

**السيد عبد الإله إين كيران رئيس الحكومة:**

السيد الرئيس،

بالنسبة إلي الذي يمثل مجلس المستشارين هو أتم، وقد أثير مشكل التوقيت باعتبار أن المجلس الدستوري قد حسم القضية بعد الخلاف الذي كان قد وقع في مجلس النواب، والقرار يلزم الغرفتين بأن يكون التوقيت مناصفة بيني وبين مجلس المستشارين، كما هو بيني وبين مجلس النواب.

وفي المكلمة التي وقعت بيني وبينكم البارحة تقبلت كعادتي منكم أن أتنازل هذه المرة ما دام الاتفاق قد وقع بينكم على أن أحضر هذا اللقاء وفقا للتوقيت الذي جرى به العمل لحد الآن والذي كنت أؤسّح فيه، مع علمي بأنني محق وأن التوقيت وأن المبدأ الدستوري الذي يقتضي التوازن بين السلط يفيد بما لا خلاف حوله بين العقلاء أن يكون التوقيت بين المستشارين ورئيس الحكومة، أو بين النواب ورئيس الحكومة، مناصفة ومع ذلك فلم أجد غضاضة في أن أتنازل نظرا للعلاقة الودية التي تربطني معكم عن هذه المرة، وأؤسّح في هذا الحق ولكن على شرط أن هذه هي آخر جلسة وهذا ما اتفقنا عليه السيد الرئيس.

وأنا مصر على موقفي ولا يمكن أن أترجح عنه ولكم أن تمنوا ما شئتم

لكن بالنسبة إلي هو اتفاق من جانبكم يجب التوفية به "يالأيها اللذين

**آمنوا أوفوا بالعقود"**

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن أعطي الكلمة للسيد محمد الأنصاري باسم فرق المعارضة.

**المستشار السيد محمد الأنصاري:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

الزملاء المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم، لا يخفى عليكم الأهمية الكبرى التي تحضى بها المسألة الاجتماعية في مختلف الاستراتيجيات والمشاريع والبرامج القطاعية وذلك لما تضطلع به من دور في تحقيق التوازن والسلم الاجتماعي، والتقليص من التفاوتات الطبقيّة، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في الولوج إلى الخدمات الأساسية، خاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية المحرومة والأشد حرمانا.

وقد أعلنتم في أكثر من مناسبة، السيد رئيس الحكومة المحترم، سواء خلال عرض البرنامج الحكومي أو في القوانين المالية، وحتى في برامجكم الانتخابية، عن التزامكم الصريح بجعل الجانب الاجتماعي أولوية قصوى في سياستكم العمومية، وتعهدتم بتطوير وتنفيذ البرامج الاجتماعية، من خلال

**محضر الجلسة رقم 922**

**التاريخ:** الأربعاء 21 صفر 1435 (25 ديسمبر 2013)

**الرئاسة:** الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس

**التوقيت:** ساعتان وستة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشر والدقيقة الرابعة عشر صباحا.

**جدول الأعمال:** تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "المسألة الاجتماعية في البرامج والسياسات الحكومية".

**السيد الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "المسألة الاجتماعية في البرامج والسياسات الحكومية".

واسمحوا لي في هنية أن أقول أن هذا الاجتماع أتى بعد توافق ثلاثي بين المكتب من جهة، والسيد رئيس الحكومة المحترم من جهة، والسادة رؤساء الفرق البرلمانية مشكورين على أن نستمر في التوقيت الذي اتفقنا عليه في الماضي رغم ما يطرحه من إشكاليات بالنسبة لتعامل الحكومة مع المجلسين بالتساوي.

وطبعا، رغم قرار المجلس الدستوري الذي حاز على صفة الشيء المقضي به وبالتالي تم الاتفاق على أن نستمر اليوم بنفس المنهجية السابقة، متمنيا أن نفرح بسرعة..

دقيقة نكمل، دقيقة السيد رئيس الحكومة، هذا أنا أتجه إلى زملائي البرلمانيين، المستشار برلمانين إذ ننتهي من دراسة مشروع النظام الداخلي الموجود نهائيا، واتفقت الفرق البرلمانية على أن يطرح سؤال موحد باسم المعارضة وسؤال موحد باسم الأغلبية.

وأعطي الكلمة تفضل السيد رئيس الحكومة.

المشاكل والتحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا عموما والحكومة التي تتولى تدبير شؤون البلاد على وجه الخصوص.

ومادام الملف عليه إجماع جميع المغاربة، بمن فيهم الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعية، فانه من المفروض أن يكون بمنأى عن كل مزايدات السياسة الرخيصة، وأكبر من أن يستعمل كأداة لتصفية الحسابات أي كان نوعها أو مصدرها.

السيد رئيس الحكومة،

إن إحياء الحوار الاجتماعي مع الفقاء الاجتماعيين في هذا إطار البحث على شراكة حقيقية بين هذه المكونات أصبح ضروريا، لأننا نراه الحل الأمثل والمناسبة الفضلى لحل المشاكل الاجتماعية العالقة، انطلاقا من تبني سياسة عملي واقعي تعتمد على الأرقام وعلى النتائج في إطار تفعيل مضامين الدستور الحالي.

وارتباطا كذلك بالبرنامج والمخططات السياسية العمومية الموضوعة مشددين في هذا الإطار، على نجاحه رهين بقبول كل أطراف على تبني سياسة مواطنة غرضها البحث عن الحلول في إطار ما هو معقول وما هو مقبول لصالح البلد، مؤكداً على أننا معكم لإسراع وفي إخراج القانون التنظيمي للإضراب حتى نضع الأسس القانونية لإصلاح شامل، لبناء علاقة مؤسسية مع مختلف الفقاء الاجتماعيين والحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

إن الميزانية المرصودة للقطاع الاجتماعي بعد إطلاعنا على مضامين مشروع قانون المالية 2014، وتجميعها، نجدها تناهز 56%، إذا تمعنا في هذا المبلغ، فهو مبلغ ضخم وكبير، ولكن للأسف المواطن غير راض على ما يقدم له من خدمات على هذا المستوى.

بل أحيانا فئات من المواطنين لا تحضى حتى بالحد الأدنى من هذه الخدمات الاجتماعية، الصحة، التعليم على وجه الخصوص، ولعل راجع إلى سوء التدبير وضعف الحكامة والذي يشجع على الاستمرار في هذا الزيف على مدى سنوات خلت غياب المراقبة البعيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سؤالنا هو: ما هي تصوراتكم المستقبلية لحل إشكالية المسألة الاجتماعية التي تؤرقنا جميعا؟  
وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الإتحاد المغربي للشغل ولديكم دقيقتين الزائدتين من أريحية.. تفضل، العفو، الإتحاد المغربي.

**المستشار السيد أحمد بنطلحة:**

شكرا السيد المحترم.

ضمان الولوج العادل إلى الخدمات، وتحقيق التضامن وتكافؤ الفرص من الأفراد والفئات والأجيال وصيانة كرامتهم، والحفاظ على القدرة الشرائية وتحسين مستوى الدخل الفردي، وضمان بنيات كافية في مجالات الصحة والتعليم والتجهيز، خاصة بالمناطق الصعبة والنائية.

لكن السيد رئيس الحكومة المحترم، واقع الحال يفيد عكس ذلك، ويؤكد بالملحوس الواقع، التراجع المهول للخدمات الاجتماعية في كافة تجلياتها، فباستثناء المجهودات والنتائج المتميزة التي تم إنجازها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بقيادة جلالة الملك، تبقى جل البرامج، تبقى جل البرامج التي اعتمدت دون مضمون وعمق اجتماعي، وبعيدة كل البعد عن تطلعات مختلف الشرائح الاجتماعية بسبب السياسات اللاشعبية التي تنهجها الحكومة سواء في طبعتها الأولى، أو طبعتها الثانية، والمتمثلة في الزيادات المتكررة في العديد من المواد الأساسية مع ضرب القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي انتظار معرفة التوجهات الجديدة المؤطرة لعمل الحكومة حاليا، وذلك في نسختها الثانية، نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، وذلك نيابة عن كافة فرق المعارضة بالمجلس، ومن ضمنها الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي، الفريق الاشتراكي، الفريق الدستوري، الفريق الفيدرالي:

أولا، ماذا تحقق من وعودكم وعهود الحكومة أمام البرلمان والشعب المغربي في الشق الاجتماعي؟ وكيف تبررون هذا العجز البين للإجابة على الانتظارات المغربية في المجالات الاجتماعية؟ وماهي توجهات الحكومة الحالية في نسختها الثانية لمعالجة المشاكل الاجتماعية الراهنة للحد من الاحتقان الاجتماعي؟  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.الكلمة الآن لمتدخل عن فرق الأغلبية، السي جمال سكاك.  
تفضل أسيدي.

**المستشار السيد جمال سكاك:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة المحترمة،

السيد رئيس الحكومة،

أتدخل باسم فرق الأغلبية في مجلس المستشارين في هذا الموضوع، إذ تشكل المسألة الاجتماعية أولى الأولويات في السياسة العمومية لبلادنا على مر سنوات خلت، إذ لا يخلو أي برنامج حكومي ولا قانون مالي من إعطاء الأهمية القصوى لهذا الجانب، الذي أضحي فعلا بشكل إحدى

التلقيح وإنشاء بنايات تحتية كبرى صحية وتعليمية ورياضية وفلاحية وتوزيع الأراضي ومحاربة السكن غير اللائق وما إلى ذلك.

ولما اضطر المغرب إلى اعتماد سياسة التقويم الهيكلي في بداية الثمانينات نتيجة تدهور التوازنات الماكرواقتصادية للبلاد بسبب عوامل مختلفة، منها استفحال نفقات الميزانية وتراجع الموارد وارتفاع المديونية، أثر ذلك مباشرة على القطاعات الاجتماعية وأدى إلى تراجع دعم الدولة لتلك القطاعات.

ونتيجة لذلك، راكم المغرب عجزا كبيرا على المستوى الاجتماعي على مدى عقد التقويم الهيكلي والعقد الذي تلاه نظرا لسعي البلاد إلى التحكم في النفقات وخاصة الموجهة للخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرها.

وقد بذلت بلادنا بعد ذلك مجهودا مهما من أجل إعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية وخصصت لها موارد مهمة، إلا أن تمت شعورا أن ما يصرف من اعتماد على أهميتها لا يصل تأثيره إلى الحياة اليومية للمواطن العادي بالشكل المطلوب، نظرا لحجم الخصاص ومحدودية الموارد، ولكن أيضا وربما خصوصا نتيجة ضعف الحكامة على مستويات التخطيط وصياغة البرامج وتدبير الموارد وانتشار الرشوة والمحسوبية واختلاس المال العام، واستغلال النفوذ، وضعف المراقبة وغيرها، مما لا يمكن لأحد أن يدعي أنه جاء مع حكومتنا، وهو ما ينقص من فعالية ومردودية مجهود الإنفاق العمومي في المجال الاجتماعي.

وكما تعلمون فإنه يصعب الاستجابة لكل حاجيات القطاعات الاجتماعية، من الاعتمادات ليس في بلادنا فقط بل في الدول الأخرى، فيقدر كون المواطن يطمح إلى المزيد من الخدمات الاجتماعية والجودة الأفضل، بقدر ما تواجه الحكومات تحدي تعبئة الموارد الممكنة دون المساس بالتوازنات الكبرى للمالية العمومية التي يعتبر الحفاظ عليها إحدى مسؤولياتها الأولى.

والواقع أن العبء الملقى على عاتق الحكومة في هذا المجال أضخم أثقل من السابق اعتبارا لحجم الإنتظارات ولكون الدستور الحالي نص على جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فقد نص الفصل 31 من الدستور كما تعلمون على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدر المساواة، من الحق في العلاج، والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والحصول على تعليم عصري ميسر، ميسر الولوج وذي جودة والاستفادة من التربية البدنية والفنية والسكن اللائق، والشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل أو في التشغيل الذاتي والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة والتنمية المستدامة وغيرها.

ولتفعيل هذه المتطلبات خصص البرنامج الحكومي توجهه الرابع لهذا القطاع بالتنصيص على تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

إن المسألة الاجتماعية ببلادنا، أصبحت تكتسي أهمية كبرى نظرا لارتباطها الوطيد بالمعيش اليومي للمواطنين وكذا لارتباطها بالسياسات الحكومية في هذا المجال والتي كما هو معلوم تعرف إجماع جميع القوى الوطنية سواء كانت حكومة أو فرقاء اجتماعيين.

ونحن في الإتحاد المغربي للشغل، ومن موقعنا كنايين نشغل أكثر من غيرنا على المجال الاجتماعي، ولنا دراية أكثر بالفشل الذي تعرفه بعض القطاعات الاجتماعية حيث لا يعزو هذا الفشل إلى البرامج والمخططات، ولكن يتبنى سياسة التدبير الفاشلة للملفات وضعف الحكامة وغياب الرقابة والمحاسبة.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نؤكد على أن التطرق إلى الملفات العالقة والأوراش الكبرى المفتوحة سيجعلنا نضع يدنا في يد الفريق الحكومي وباقي مؤسسات الدولة من أجل البحث على تدبير جيد للموارد المرصدة وجعل هذه الموارد رهن إشارة المواطنين في إطار حوار شفاف وبناء يهدف إلى خدمة المصلحة العليا للبلاد.

لهذه الأسباب، السيد رئيس الحكومة، هل من حصيلة وآفاق مستقبلية للمسألة الاجتماعية، في برامج الحكومة الحالية؟  
شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا، الكلمة الآن لمجموعة الإتحاد الوطني للشغل. أتم اللي عندكم جوج دقائق زايدين من عند الإخوان من الحركة.

شكرا، تفضلوا، شكرا، شكرا.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم، للإجابة عن أسئلة محور هذه الجلسة.

**السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاة.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلسكم الموقر على اختيار هذا الموضوع المهم الذي يساءل جهود الحكومة في مجال السياسات الاجتماعية، وكما لا يخفى، لقد أولت الدولة منذ الاستقلال أهمية خاصة للجانب الاجتماعي واتخذت من أجل ذلك إجراءات مهمة.

كما بذلت مجهودا ماليا كبيرا ومن تلك الإجراءات دعم الأسعار وتعميم

لتأهيله وإصلاحه، وقد خصص للتربية والتكوين 42 مليار درهم سنة 2013، وسجل الموسم الدراسي 2012-2013 تطورا إيجابيا لمؤشر تعميم التمدرس، حيث انتقلت نسبة التمدرس بالابتدائي من 91.2% سنة 2007-2008 إلى 99.6 سنة 2012-2013، مع الأسف الشديد لا نحتفظ بهم جميعا في المدارس.

كما تم تعزيز البنيات التحتية ليصل مجموع المؤسسات الدراسية 10.208 برسم هذا الموسم.

كما خصص ما بين 2011 و2013، 21.200 منصب لفائدة هذا القطاع، وانتقل عدد المستفيدين من محاربة الأمية من 180.000 إلى 750.000 ما بين موسمي 98-99 و2012-2013، فيما انخفضت نسبة الأمية من 43% سنة 2004 إلى أقل من 28% حاليا، وتعترم الحكومة تسريع الوتيرة لتسجيل مليون مستفيد سنويا وتقليص نسبة الأمية إلى 20% في 2016 إن شاء الله.

كما تواصلت الجهود في مجال التربية غير النظامية بتنفيذ البرامج التالية:  
- برنامج مدرسة الفرصة الثانية، الذي يستهدف الأطفال غير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة في سن مبكرة، 174000 طفل مستفيد ما بين 2010 و2012، منهم 84000 فتاة؛

- برنامج محاربة التكرار والهدر المدرسي، الذي مكن من ضمان تتبع تربوي لفائدة 876.000 تلميذ في الابتدائي والإعدادي؛

طبعا هذه قضايا محولة والحكومات السابقة حاولت ونحن نحاول بعدها.  
- عملية "مليون محفظة"، 3.9 مليون طفل مستفيد، وبرنامج "تيسير" لدعم تلميذ الأطفال في المجال القروي، 783.000 تلميذ مستفيد من 460.000 أسرة برسم الدخول المدرسي الحالي للمواطنين، هؤلاء التلاميذ يذهبون إلى المدرسة ويتلقى أهلهم مساعدات شهرية بسيطة ولكنها موجودة.

وفي مجال التكوين المهني فقد تواصلت الجهود الرامية إلى تنوع التكوين وتوسيعه نحو مهن جديدة، كالسيارات والطيران وتقريبه من المستفيدين.

أما فيما يخص تحسين جودة التعليم العالي وتشجيع البحث العلمي، فقد أعدت الحكومة إستراتيجية جديدة لتطوير القطاع، تمتد ما بين 2013 و2016، وترتكز على تحسين نسبة تشغيل حاملي دبلوم التعليم العالي وتحسين حكامه هذا القطاع وتقوية الخدمات الاجتماعية للطلبة ومراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالقطاع وتطوير البحث العلمي والتعاون الدولي، فضلا عن الزيادات التي أضفناها في المنح للطلبة منذ سنة 2012-2013. وقد تم رفع الاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع من 8 إلى أكثر من 9.6 مليار درهم ما بين 2011 و2013 وخصص له 2440 منصب خلال الفترة 2008-2012 و 500 منصب سنة 2013.

كما تم الرفع من عدد المستفيدين من المنح من 180 ألف إلى 216.500 بين الموسمين 2011-2012، و 2012-2013، وسيصل إلى

وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات.

إذا كان هناك نقص في الموارد فلا يجب أن نعتمد بعدم العدالة في التوزيع وإعطاء الامتيازات للأسر والأقارب وأبناء الأحزاب السياسية، وسأستعرض عليكم فيما يلي ما تقوم به الحكومة من مجهودات فيما يخص السياسات الاجتماعية، قبل التطرق لأهم التحديات التي مازالت تواجهنا لكسب رهان التنمية الاجتماعية ببلادنا وفق ما نطمح إليه جميعا.

السيد الرئيس،

بداية، لا بد من التأكيد على أن الوضعية في القطاعات الاجتماعية على العموم في تحسن مستمر، رغم أنها لم تصل بعد إلى النتائج المرجوة. فقد استطاعت بلادنا التقدم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية، بل وتجاوزت بعض الأهداف المسطرة، فإلى حدود نهاية 2012 وصلت نسبة ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية إلى 74%، وبلغ معدل الربط بالشبكة الكهربائية 98%، وارتفعت نسبة ولوج الساكنة القروية إلى الماء الشروب إلى 93%، وكما أكدت أن الإفلاسات وخيبات الأمل ليست وليدة هذه الحكومة، فإني أؤكد أن هذه النجاحات ليست وليدتها كذلك وإنما ساهمت فيها.

وقامت الحكومة بمتابعة تنفيذ بعض البرامج المهمة الجارية، وبتنزيل برامج أخرى لم تجد من قبل طرقها للتنفيذ وأعطت انطلاقة برامج جديدة بدأت تعطي أكلها، ورغم أن البرامج الاجتماعية هي أول ما يتم تقليصه عادة في ظرفية الأزمة، فإن الحكومة لم تسلك هذا الخيار، بل حافظت على المكتسبات الاجتماعية وعملت على تعزيزها ووفت بالتزاماتها المالية فيما يخص الحوار الاجتماعي، وهو ما كلفها 13.2 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2012، و4 ملايين درهم إضافية برسم سنة 2013.

بل أكثر من ذلك، رفعت الحكومة من حجم الاعتمادات الموجهة للقطاعات الاجتماعية رغم الظرفية الاقتصادية، إذ تخصص لها كل سنة أكثر من نصف اعتمادات الميزانية، وهو ما صار عليه مشروع ميزانية 2014 الذي خصص 53% لتلك القطاعات بالميزانية، منها 35 مليار درهم موجهة لدعم أسعار بعض المواد الأساسية، طبعا نحن على نية التحكم في هذا الرقم حتى نصل إلى الأرقام الفلكية التي كنا فيها في السنوات الماضية، وحفاظا على استقرار البلاد وتوازاناتها الماكرواقتصادية.

كما خصص هذا المشروع 103.7 مليار درهم لكثافة الأجور التي كانت قبل بضع سنوات بن السنتين والسبعين مليار درهم في 2006، منها حوالي 3 مليار درهم برسم عملية الترقية التي أصبحت أوتوماتيكية، واعتبارا لعامل الوقت سأتوقف فقط عند بعض المنجزات والتدابير الجاري تنفيذها في أهم القطاعات الاجتماعية.

ففي مجالات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، ورغم أن قطاع التعليم في بلادنا يعاني من إكراهات مختلفة، تنعكس على جودة خدمات هذا المرفق الحيوي والهام، فإن جهودا كبيرة بذلت خلال السنوات الأخيرة

ولعمري هذا يكفي فخرا ما بقاتش hélicoptère كندي غير شي فلان وفلان ولا ولد فلان وفلان حتى المواطنة العادية إلى عرفوا بها المؤسسات الاستشفائية تمشيوا لها للجبل يجيوها باش تولد في المستشفى في ظروف صحية ملائمة، لعمري هذا كان كافيا ولكن بعضهم لا يبصر.

كما تواصل الحكومة تأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها مع إعطاء الأولوية لتعزيز شبكة المستشفيات، طبعا هاد الشئ ماشي ساهل، طبعا هاد الشئ ماشي ساهل، حيث خاصك الانخراط ديال الجميع، ولكن في نفس الوقت كين متابعة ديال الأطباء، مع الأسف الشديد متابعة ديال المرضى باش يداوو يعتنووا بالمواطن أكثر.

وفي مجال السكن السيد الرئيس، لقد شكل تحسين الولوج إلى السكن اللائق إحدى أولويات السياسة الاجتماعية ببلادنا، خاصة بعد إطلاق برنامج مدن بدون صفح سنة 2004، وتسعى الحكومة إلى توفير الظروف المواتية لإنتاج سكن لائق وتنوع عروض السكن وتحسين جودة المنتج مع التركيز على إعادة التأهيل الحضري وتهئية وإعادة هيكلة المدن العتيقة.

وقد استفاد من برنامج مدن بدون صفح منذ انطلاقه 221 ألف أسرة منها 43 ألف أسرة استفادت خلال الفترة الممتدة من شتنبر 2011 إلى نهاية يونيو 2013، بينما يقدر عدد الأسر المعنية بوحدات في طور الإنجاز بـ 56.324 أسرة، كما تم إعلان 4 مدن بدون صفح خلال نفس الفترة آخرها مدينة وجدة خلال 2013، ويتوقع إعلان 6 مدن أخرى بدون صفح مع متم السنة الجارية كانت مبرمجة لسنة 2014 وفي الحقيقة هذه سياسة الدولة سبقت هذه الحكومة بكل تواضع.

أما بخصوص السكن العشوائي، فقد تم اعتماد برامج تسوية وضعية الأحياء المتواجدة وإعادة هيكلتها وإدماجها في النسيج الحضري، لفائدة حوالي 225 ألف أسرة ما بين 2012-2013 بغلاف 5.263 مليار درهم، هذه الأرقام كبيرة وخيالية منهم 2.126 مليار درهم كدعم مالي كما تم خلال نفس الفترة وضع برامج لمعالجة المباني الآيلة للسقوط لفائدة 32.201 أسرة، بتكلفة 2.91 مليار درهم ودعم مالي بـ 690 مليون درهم.

طبعا اتخذنا إجراء صارم وقلنا أي بيت ممدد بالسقوط يجب أن يفرغ من ساكنته وإن كان الأمر قاسيا، هذه هي الإجراءات التي ربما تتميز هاذا المرحلة هذه لأنها مصلحة المواطن وفي نفس الوقت تنقلوا لهم على سكن وتتهي رجال السلطة خصوصا في الدار البيضاء التي عملوا مجهود وحلوا واحد العدد ديال المشاكل.

وفي مجال التضامن والتنمية البشرية والاجتماعية ومحاربة الفقر، السيد الرئيس، لا يخفى عليكم أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك في 18 مايو 2005 تستند على مقاربة جديدة للتنمية البشرية وفق منهج تضامني يروم محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

250000 خلال الدخول الجامعي المقبل، وتم كذلك الرفع من الغلاف المخصص للمنح الدراسية بنسبة 75% من نفس الفترة، هذا لم يتحرك خلال 30 سنة.

في مجال الصحة، السيد الرئيس، لا أحد ينازع في كون قطاع الصحة ما يزال يعاني عجزا راكمه خلال عقود على مستوى المرافق والأطر والخدمات والأدوية والولوجية وغيرها، وقد بادرت الحكومة من أجل تأهيل هذا القطاع إلى وضع إستراتيجية جديدة لقطاع الصحة، تمتد على الفترة 2012-2016 وترتكز على تحسين الولوج للخدمات الصحية وتعزيز صحة الأم والطفل، وذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير آليات الوقاية والسيطرة على الأمراض وتحسين الحكامة وتعميم التغطية الصحية الأساسية، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، وتعزيز الإطار القانوني وتوطيد الجهوية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما تم تعميم نظام المساعدة الطبية الذي أعطى انطلاقه الفعلية جلالة الملك في مارس 2012، "RAMED"<sup>1</sup>، حيث سجل أكثر من مليوني أسرة مستفيدة على حد الآن، يمكن إذا بغيتو نبدأ نقولوا كاع الحاجة اللي دارتها الحكومة خايبة ما عندي مانع، ولكن الحكومة ديال جلالة الملك هي اللي كنتطبق التوجيهات ديال جلالة الملك هي اللي كنتطبق البرامج ديال جلالة الملك، في إطار كذلك البرامج ديالها، أي حوالي 5.60 مليون مستفيد وسيخصص برسم 2014 أزيد من 1 مليار درهم لشراء الأدوية في إطار مواكبة نظام المساعدة الطبية "RAMED".

أما على مستوى السياسة الدوائية فإن الحكومة خفضت أثمان 320 دواء وهي بصدد تخفيض أسعار دفعة أخرى تتألف من حوالي 800 دواء، هذا داز المرسوم داز، وكما لا يخفى هذا وحده كان كافيا لينتبه للبعد الاجتماعي العظيم لهذه الحكومة.

كيف كان ممكنا الانتباه والمواجهة والقيام بالواجب ليس الكلام وحده، والشعب يعرف ذلك، ومن أجل ذلك فهو يعرف من يدافع عنه ويعرف من يجتمع على غير ذلك.

كما شكل المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية 2012-2016 الذي أعطى جلالة الملك انطلاقه يوم 5 مارس 2013 خطوة مهمة لتكريس الحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الطبية، وقد رصد له 500 مليون درهم، وتم رفع الميزانية المخصصة لقطاع الصحة بنحو ملياري درهم، إذ انتقلت من 10.4 إلى 12.3 مليار درهم ما بين 2010-2013.

وتم تعزيز الموارد البشرية لهذا القطاع حيث استفاد من معدل 2000 منصب مالي سنويا منذ 2008 ومن 2300 منصب مالي سنة 2013، وعززت الوزارة هذه السنة حظيرة سيارات الإسعاف بـ 227 سيارة، وتم إطلاق تجربة الإسعاف بالمرحيات بجهة مراكش-تانسيفت-الحوز،

<sup>1</sup> Régime d'Assistance Médicale

والاستثمار اللذين يشكلان مصدرا لإحداث فرص الشغل.  
كما أطلقت الحكومة مجموعة من المبادرات ومنها:  
- نظام المقاول الذاتي الذي سيخول له نظام جبائي تحفيزي ومساطر  
مبسطة لتشجيع الشباب على التشغيل الذاتي؛  
- برنامج التكوين الإضافي في المجال التربوي يستفيد منها 10 الآلاف  
من حاملي الإجازة من منحة قدرها 1000 درهم شهريا لكل مستفيد.  
وستتلو هذه المبادرة مبادرات أخرى من نفس النوع تهم مجالات متنوعة  
كالصحة مثلا، هادو طلبه حصولو على الإجازة غيتكونو بلا ما يكونوا  
بالضرورة ملزمين بمشيو للوظيفة العمومية ولا هي مستعدة لاستقبالهم،  
ولكن يمكن لهم يدوزوا ديك الساعات مللي تكونو تكوين إضافي لمباريات  
مخطوط أكبر، ويمكن لهم بمشيو للتعليم الخاص ويمكن لهم يشتغلو في أي  
مجال آخر.

كما واصلت الحكومة تفعيل المبادرات الهادفة إلى إنعاش الشغل والتي  
ستمكن من إدماج وتأهيل 55 ألف شخص بالنسبة لبرنامج إدماج و18  
ألف بالنسبة لبرنامج تأهيل، وإحداث حوالي 500 مقالة جديدة في إطار  
برنامج مقاولتي، ولتحسين حكامه سوق الشغل، انصبت الجهود بالخصوص  
على توسيع شبكة وكالة إنعاش التشغيل والكفاءات.

كما تم وضع آليات نظام الخاص بالتعويض عن فقدان الشغل، هادي  
مكيقولوهاش الناس، 10 سنين هاد ومعطل، جاءت هذه الحكومة  
وأفرت عنه، 500 مليون درهم سينالها كثير من الناس القليل.. المهم  
نفس البرنامج اللي كان دارتو الحكومات السابقة، نحن حررناه بإذن الله،  
وواصلت الحكومة تنفيذ إلتزاماتها في إطار الحوار الاجتماعي وصرفت من  
أجل ذلك إعتادات مهمة أشرت إليها من قبل.

أما على المستوى التشريعي، فإن الحكومة خرجت بمجموعة من  
النصوص في إطار تنزيل مدونة الشغل وتوفير الحماية الاجتماعية  
للمستخدمين وتعكف على إعداد مشروع القانون التنظيمي للإضراب  
وإصلاح صناديق التقاعد.

بطبيعة الحال لا أنسى التوظيف وهو لم تلغيه هذه الحكومة، نفس  
المناصب المالية اللي كانت كنتعطي من قبل كنتعطي الآن نفس الوظائف،  
ولكن اليوم بالمباراة، ماشي من خلال دس المئات والآلاف من المقربين في  
الذين كانوا يقفون قبل اليوم أمام البرلمان، وهذا الذين فعلناه في صالحهم هم  
قبل غيرهم.

السيد الرئيس،

لاشك أن هدفنا جميعا هو توفير الرفاهية الاجتماعية اللائق للمواطن  
وتمكينه من خدمات اجتماعية ذات جودة وتيسير سبل الاستفادة منها، إلا  
أن هذا الطموح تواجه إكراهات تتعلق بمحدودية الموارد وإشكالية الحكامة  
والمجهودات التي بذلتها الحكومة من أجل تأهيل القطاعات الاجتماعية على  
أهميتها لم تمكن بعد من تغطية العجز الذي تعرفه الخدمات الاجتماعية

وقد واصلت الحكومة تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها  
الثانية 2011-2015 بميزانية قدرها 17 مليار درهم ببرامجها الأربعة بالإضافة  
إلى البرنامج الخامس والجديد الذي يهم التأهيل الترابي لفائدة ساكنة  
المناطق التي تعاني من العزلة والتي يرمج له مبلغ 5 ديال المليار ديال  
الدرهم.

ونحن حين نرى بعض المظاهر المؤسفة في مجتمعنا نعلم أننا لم نصل بعد  
إلى كل ما نريده وإلى كل ما يستهدفه جلالة الملك ولكن العمل دووب في  
هذا الاتجاه، والذي يريد أن يفرق بيننا وبينه هذا شغالو، ومما ميز الشطر  
الثاني من المبادرة ما يلي:

- توسيع تغطيتها لتشمل 701 جماعة قروية مقابل 403 في المرحلة  
الأولى؛

- استهداف 530 حيا حضريا مقابل 264 من قبل؛

- إطلاق برنامج التأهيل للمجال الترابي لفائدة مليون شخص يقطنون  
ب3300 دوار معزولا تابعة ل22 إقليما.

وعلى مستوى الحصيلة تم إنجاز أزيد من 10567 مشروع وأنشطة  
تنموية خلال الفترة 2011-2012 لفائدة 2.42 مليون شخص، منها 1984  
نشاطا مدرا للدخل ساهمت فيها المبادرة ب3.6 مليار درهم.

ويرسم 2013 مكن من تنفيذ هذه البرامج إلى نهاية شتنبر من إطلاق  
2010 مشروعا و311 نشاطا تنمويا بتكلفة 2 مليار درهم لفائدة 308.847  
مستفيد.

أما فيما يخص تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر، فقد تم كما  
تعملون إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي في إطار قانون المالية  
لسنة 2012، حيث يمول النفقات المتعلقة بالمساهمة في نظام المساعدة  
الطبية ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، هذا من الناحية  
المبدئية، ومن الناحية العملية بصدق، باقي من الناحية العملية مكيتفعلش  
هاذ البند ديال ذوي الاحتياجات الخاصة بالشكل المطلوب لصعوبات  
تقنية والمدرس ومحاربة الهدر المدرسي وستخصص له ثلاث ملايين درهم  
برسم 2014، مع توسيع قاعدة المستفيدين منه.

ووعيا بأهمية الدور الذي يقوم به النسيج الجمعي وفي مجالات التنمية  
الاجتماعية وأوضاع الفئات المعوزة، فقد تم برسم 2013 تمويل 294  
مشروعا جمعويا بكلفة مالية تزيد عن 43 مليون درهم، وقد همت هذه  
المشاريع النهوض بأوضاع المرأة وتقديم الخدمات للفئات في وضعية صعبة  
ودعم وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية: 126 مؤسسة.

كما وضعت الحكومة خطة إكرام 2013-2016 كإطار لتحقيق النقائية  
مختلف المبادرات في مجال تعزيز المساواة بين المواطنين والمواطنات.

وفي مجال التشغيل، السيد الرئيس، فإن إشكالية التشغيل تؤرق  
الحكومات في مختلف دول العالم، خصوصا في سياق الأزمة الاقتصادية  
وانحصار نسب النمو، وما زلنا نبذل الجهود لتوفير الظروف المناسبة للتنمية

على الطبقات الفقيرة والطبقات المتوسطة.

لن أتحدث عن القرارات المتعلقة بالزيادة في أسعار المحروقات والتي كان لها أيضا انعكاس مباشر على القدرة الشرائية لأوسع الفئات الشعبية، كما أكدت المندوبية السامية للتخطيط وكما أكد الواقع، ولن أتحدث عن التردد أو عن التعتن في الاستجابة لمطالب التشغيل، حملة الشهادات العليا بالرغم من صدور أحكام قضائية، ولن أتحدث عن المعاناة الحقيقية التي تكابدها المقاولات الصغيرة والمتوسطة من جراء قرارات تجميد نسبة مهمة من ميزانية الاستثمار، ولن أتحدث عن معاناة الشباب المغربي ولا ساكنة العالم القروي ولا معاناة المغاربة ديالنا مغاربة المهجر، لأن كل هذه الحكايات القصة ديالها معروفة.

ولكنني أتحدث فقط في موضوع واحد، اسمحو لي أن أصوغه في سؤال

محدد:

هل تتوفر الحكومة على تصور واضح وعلى رؤية متكاملة منسجمة ومتناسقة للمسألة الاجتماعية، بما نسمة بالمسألة الاجتماعية؟

لا أخفيكم السيد رئيس الحكومة المحترم بأنه منذ أن تحملتم مسؤولية تدبير الشأن العام ونحن نتبع القرارات ديالكم، نتبع السياسات ديالكم، نتبع البرامج ديالكم وكانت دائما هاذ الفترة ديال سنتين ونصف دائما ما كانت تراودنا شكوك حول مدى توفر الحكومة على رؤية منسجمة ومتكاملة تجيب على كل إشكالات المرتبطة بالمسألة الاجتماعية.

واليوم، ونحن نستمع إلى التعقيب ديالكم على الأسئلة ديال الإخوان البرلمانيين، تتبلور لدينا أكثر فأكثر القناعة بأن الحكومة تفتقر لمثل هذه الرؤية أعني الرؤية المتناسقة، المنسجمة، المتكاملة.

وسأقدم لكم السيد رئيس الحكومة، 11 دليلا أو 11 مؤشرا يعني تثبت افتقادكم لمثل هذه الرؤية، وسأقوم بتمرين يثبت بأن افتقاد الحكومة للرؤية في المسألة الاجتماعية هو أمر ثابت في وثائق أساسية صادرة عن مؤسسات وطنية، وصادرة عن منظمات دولية، حكومية وغير حكومية، بالرغم من أنكم تعلنون في البرنامج الحكومي بأن إحدى التوجهات العامة للحكومة هي تعزيز التماسك الاجتماعي والمجالي.

المؤشر الأول أو الدليل الأول، يتعلق بكيف تنعكس المسألة الاجتماعية على مستوى التشكيلة والهندسة ديال الحكومة، الملاحظ، خصوصا الحكومة الثانية، النسخة الثانية، الملاحظ السيد رئيس الحكومة، أنكم فككتم ما هو اجتماعي كقطب على مستوى الحكومة، بتقطيع أوصاله عبر تحديد اختصاصات الوزارات والوزارات المنتدبة بشكل لا يستجيب لرؤية أفقية ومندمجة، بشكل لا يستجيب لرؤية أفقية ومندمجة للمسألة الاجتماعية، وكان يكفيكم أن تنظروا إلى تجارب بعض البلدان مثلا، فرنسا عندهم حقبة حكومية خاصة بالأشخاص المسنين، الاستقلالية ومكافحة الإقصاء، عندهم قطاع حكومي آخر خاص بحقوق النساء.

الحكومة الفيدرالية البلجيكية، عندهم حقبة مختصة في تكافؤ الفرص،

ببلادنا رغم حصولها على نصف ميزانية الدولة.

وإذا كان من الصعب في الظرفية الحالية بذل مجهود مالي إضافي، إلا إذا جاد الله، وما ذلك على الله بعزيز، فإن هناك مجالات للمبادرة على مستوى تحسين حكامه القطاعات الاجتماعية من هندسة السياسات الاجتماعية وعقلنة تدبير الموارد وتحسين التنسيق والسهرة على التقائية السياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل التضامن الاجتماعي أكثر، والمضي قدما في تنزيل الإصلاحات الكبرى في هذه القطاعات، وهذا يحتاج، كما لا يخفى، إلى جهود عظيمة وكبيرة في إطار يعني عادات سيئة استحكمت في الواقع، ويحتاج إلى استقرار سياسي للحكومة، وهذا ما نعلم به اليوم والحمد لله، سائلين الله أن يدوم أكثر من سابقه.

كما أن تحسين السياسات الاجتماعية يرتبط بتحقيق تنمية اقتصادية أكبر، وهو ما يمر عبر تشجيع الاستثمار والمقاولة، لتحقيق قيمة مضافة أكبر وخلق فرص للشغل وموارد إضافية للدولة، يمكن تخصيصها لتحسين الخدمات الاجتماعية.

لذلك، فإن الحكومة تعمل على مختلف هذه المستويات لرفع تحدي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية متوازنة ومستدامة وتدارك العجز الاجتماعي، والله ولي التوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أبدأ الآن في التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، بالنسبة للفرق والمجموعات التي ترغب طبعاً في ذلك والتي لازالت تتوفر على رصيد زمني يسمح لها بذلك، أظن أن الجميع يتوفر على هذا الرصيد، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، الأستاذ بنشماش.

#### المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أيها المحترمون جميعاً،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الموضوع اللي تناقشوه معكم اليوم هو موضوع، كيف ما أشرت إلى ذلك، موضوع على درجة كبيرة من الأهمية، هو موضوع واسع، موضوع شاسع ويخترق كل السياسات العمومية والقطاعية، ولذلك فإني أعدم بأنني في هذا التعقيب لن أتحدث عن الأمور المرتبطة بالقرارات اللي اتخذتها الحكومة والمتعلقة بالزيادة في الضرائب والتي كان عندها انعكاس مباشر

كل المناسبات وهو التفكير في الإصلاح ومواصلة العمل بنظام القطبين. أكثر من هذا وذاك، قانون المالية سنة 2014 ما فيهش حزمة إجراءات جبائية متكاملة لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة المرتبطة بإصلاح هذا الورش المهم اللي هو إصلاح النظام التقاعدي، كما أن الحكومة لا توفر أية رؤية واضحة بشأن الاستهداف الاجتماعي والمجالي لهذه الفئات، لا عبر الإجراءات الجبائية ولا عبر الإجراءات اللي هي أصلا غير واضحة بالنسبة لصندوق المقاصة.

وعلى ذكر صندوق المقاصة، نريد أن نسألكم السيد الوزير:

- هل تتوفر الحكومة على تصور واضح حول كيفية إصلاح صندوق المقاصة؟

- هل هيأتم هذه الوثيقة لأن كنتولو بأنه كين هناك من يسعى إلى عرقلة إصلاح ومجهود الحكومة، ولكن احنا في حدود علمنا ما شفافنا شي وثيقة خرجتوها كنين أشنو هو التصور ديالكم لإصلاح صندوق المقاصة؟ ثانيا، ما شفافنا يعني تدابير مواكبة اللي من شأنها أن تستقبل استباق واستقبال الإصلاح، ما شفافنا رزنامة إجراءات مواكبة والممارسات الجيدة لبعض البلدان تعلمنا أنه كانية إجراءات مصاحبة لابد من الشروع في أخذها فورا، على سبيل المثال البرنامج البرازيلي للمنحة العائلية ما يسمى ب "Bolsa Familia"، هادي فيها واحد المجموعة من الإجراءات المواكبة:

- الحد من شبكة الوسطاء والمضارين في السلعة الغذائية؛

- إنشاء المطاعم الشعبية؛

- شراء الحكومة لنسبة من المواد الفلاحية الغذائية مباشرة من المواطنين؛

- العلاج المجاني لبعض الأمراض الشائعة الشعبية اللي كنتعاني منها الطبقات الشعبية...

مثل هاد الحزمة هاد (package) ديال الإجراءات المصاحبة المرتبطة بصندوق المقاصة اللي كنتفتقر فيها الحكومة إلى رؤية واضحة مصاعة في شكل وثيقة تعطى لنا احنا كبرلمانيين يعني ما كيناش.

المؤشر السادس مرتبط باختلالات منظورك للمساءلة الاجتماعية تؤكدته تقييمات صادرة عن تقارير دولية لمنظمات حكومية وغير حكومية، لا يمكن أن تقولوا بأن هذه التقارير تصدر عن منظمات معادية للمغرب.

وأعطيك على سبيل المثال وأنتقل هنا إلى المؤشر السابع، شبكة العدالة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعروفة ب "SOLIDAR"، هاد الشبكة تتأكد وأستشهد بما تقوله بأن الحكومة المغربية تفتقر إلى رؤية متناسقة بخصوص الإقصاء والفقر، وتؤكد وتدعو الحكومة إلى ضرورة وضع رؤية اقتصادية واجتماعية متجددة تعيد هيكلة وبناء السياسات العمومية في ارتباط مع الشق الاجتماعي.

ثامنا، الدراسة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الولوج المنصف والمتوازن للخدمات الصحية الأساسية، الدراسة التي أعدها

عندهم حقبة أخرى مختصة في التنمية المستدامة، عندهم حقبة ثالثة مختصة في مكافحة الفقر.

الحكومة الألمانية الحالية، عندهم حقبة مختصة في حماية المستهلك، يعني تشكيلة ديال هاذ الحكومات قائمة على مقاربات أفقية، أما أتم في هاذ الحكومة الثانية، قد قطعتم أوصل وفككتكم ما هو اجتماعي على مستوى التشكيلة الحكومية بشكل أصبحت معه الحكومة تعاني من التشتت وتفكيك ما هو اجتماعي على أكثر من قطاع، بحيث أننا نعاين بأن عدة قطاعات حكومية، تعيش واحد النوع من تنازع الاختصاصات أو تضارب الاختصاصات، واحد النوع من التيه، بشكل يؤكد بأن المنطق المتحكم فيه هندسة الحكومة الثانية غلب عليه منطق الترضيات وليس منطق استحضار الإشكاليات من منظور أفقي ومن منظور مندمج.

وكانت النتيجة، نتيجة هاذ التفكيك ما هو اجتماعي في الهندسة الحكومية أن القوانين المالية ديال 3 سنوات اللي دازت لا تعكس رؤية مندمجة للإفاق والاستثمار العموميين في المجال الاجتماعي.

وأود هنا أن أفصح قوسين، لأذكر السيد رئيس الحكومة، بأن ما أشرتم إليه في التعقيب، من أن ميزانية سنة 2014، خصصت 53% للجانب الاجتماعي، هذا أمر ليس جديد، جميع القوانين المالية السابقة كانت تخصص أكثر من 50% للجانب الاجتماعي.

المؤشر الثاني، أن الحكومة تدير سياسات اجتماعية مفككة يغلب عليها الطابع القطاعي وليس الطابع الأفقي، وهذه كانت ملاحظات السيد والي بنك المغرب أثناء تقديم تقريره لصاحب الجلالة، وفي بلادنا نماذج لمبادرات وبرامج ناجحة قائمة على فهم سليم للدمج والتأهيل والمشاركة والمقاربة المركزة على حقوق الإنسان وبناء الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي.

ومع كامل الأسف، مثل هذه التجارب كما هو الشأن بالنسبة للمبادرة للتنمية البشرية وبرامج مؤسسة محمد الخامس للتضامن، هذه البرامج التي تعمل بمعايير تأهيل الفقراء كما حددها نظام الأمم المتحدة ولكن في السياسات العمومية لا تستلهمون هذه التجارب.

المؤشر الثالث، أتم يغيب عليكم السيد رئيس الحكومة، أن المشرع الدستوري في الفصول 19، 31، 33 من الدستور الجديد حدد عناصر معجم معياري جديد للتعامل مع المسألة الاجتماعية من منظور مقارنة مركزة على حقوق الإنسان والتنصيب الواضح على التزام الدولة بالعمل على تعبئة الوسائل لمعالجة الأوضاع الهشة لبعض الفئات؛ ومن المؤسف أنكم لا تستعملون هذه الأهداف ذات القيمة الدستورية، وهذا المعجم المعياري في تحديد مؤشرات السياسات العمومية وبناء مقارنة متماسكة للإفاق العمومي في الجانب الاجتماعي.

المؤشر الرابع يتعلق بإحدى الآليات الأساسية للحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين بشكل خاص، ألا وهو نظام التقاعد، ميزانية 2014 لا تحمل وعدا واضحا بإصلاح نظام التقاعد باستثناء الوعد اللي كنتكرروه في



الإنترنت والزيادة في الضرائب على الشركات التي تستغل بواسطة الاحتكار المياه المعدنية، وهو ما كان سيوفر لخزينة الدولة موارد إضافية تسعفكم لتقدم بعض الأجوبة على إنتظارات المشروعة لبعض المواطنين، ومع كل أسف رفضتم هذه التعديلات، بل واستعملتم فيها الفصل 77 بالرغم من هذا التعديل كيجيب موارد إضافية للدولة.

السيد رئيس الحكومة،

نريد أن نثير انتباهكم إلى شيء أساسي نحن في أمس الحاجة -مزال قدامكم يمكن عامين ونصف من الحكومة-، نحن في أمس الحاجة "إلى قدر الله"، نحن في أمس الحاجة إلى إعادة نظر جذرية في مقاربتكم للمسألة الاجتماعية، بما يستجيب لما تؤكد عليه الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والوثائق الصادرة عن منظمات دولية حكومية وغير حكومية، ومنها منظمات دولية صديقة للمغرب ولا يمكن أن نتعامل معها بالحفاء ولا يمكن أن نتعامل معها بالمنطلق أنها تكذب من محبرة معادية للمغرب.

ولذلك، وجب قبل فوات الأوان إعادة النظر في سياستكم بالنسبة للمسألة الاجتماعية، نريد وهذه هي رؤيتنا في حزب الأصالة والمعاصرة، الرؤية المرتكزة على الديمقراطية الاجتماعية المنفتحة، أن تؤكد أنه اللي مطلوب اليوم كسياسة في المسألة الاجتماعية هو حماية اجتماعية ووقائية إزاء تقلبات السن والسوق والمرض، حماية الناس من الاستغلال والتمييز والمخاطر الأساسية في الحياة، نريد سياسة اجتماعية تخدم هدف أساسي وهو مساعدة الأفراد والجماعات على الصمود إزاء المخاطر، وهذه نعتقد بأنها قضية جوهرية لا من شأنها أن تبعدنا عن المقاربة الإحسانية *la charité* ماشي مطلوب *la charité* مطلوب سياسة تعيد النظر من أجل تذكير الأفراد والجماعات من الصمود إزاء تقلبات ومخاطر الزمن.

وشكرا لكم جميعا على انتباهكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي، أفضلي السيدة المحترمة.

**المستشارة السيدة خديجة الزومي:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أولا، لابد من تصدير، السيد رئيس الحكومة، نحن في الفريق الاستقلالي نرفض كل طروحات العتب التي يمكن أن توصف بها هذه الغرفة، فقط لأن أعضاء المعارضة فيها قاموا بواجبهم، ولأن الأغلبية أخلفت

المرصد الوطني للتنمية البشرية بشراكة مع الأمم المتحدة، كل هذه الدراسات تبين أوجه الخلل في السياسة ديال الحكومة في ارتباط بالشق الاجتماعي، وكل هذه الدراسات تؤكد بأن هناك خلاا وعطبا في المنظور ديال الحكومة لأن هاد المنظور قائم على سياسات قطاعية مشتتة وليس على أساس رؤية أفقية مندجة تخترق تشكيلة وبنية الحكومة في كل مستويات أدائها.

أضيف إلى ذلك النقطة العاشرة، أن الدراسة ديال المرصد الوطني للتنمية البشرية حول تقييم التقدم المنجز في مجال الإدماج "l'inclusion" هاد الدراسة أوصت بشكل صريح وواضح على ضرورة المراجعة الجذرية للسياسات الاجتماعية لمواجهة الإقصاء وابتهاج سياسات إرادية وإدماجية من أجل إعادة توزيع ثمار النمو، وتؤكد هذه الدراسات بأن هناك عطبا في المنظور ديال الحكومة.

النقطة الحادية عشرة، يؤسفني أن أقول لكم السيد رئيس الحكومة المحترم، بأنكم أغرقتم البلد في الديون، وهاد الشيء عنده علاقة بالمسألة الاجتماعية، سيسجل عليكم التاريخ أن حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران اقترضت في ظرف سنتين فقط، 2011-2012 مجموع ما اقترضته الحكومات السابقة في ظرف 10 سنوات، لا الحكومة ديال الأستاذ عبد الرحمن يوسف ولا الحكومة ديال الأستاذ إدريس جطو ولا الحكومة ديال الأستاذ عباس الفاسي، في ظرف 10 سنوات ديال الديون اللي داروا، أتم اقترضتها فقط في ظرف سنتين.

وسيسجل عليكم التاريخ بأن هذه المديونية جزء منها كنعرفوه في الاستهلاك ماشي في المشاريع الاستثمارية، وسيسجل عليكم التاريخ بأنكم أغرقتم البلد بشكل جنوني في المديونية ووصلنا اليوم إلى واحد الوضعية اللي أصبحنا فيها وهذا صحيح بالأرقام حتى ديال الوزارة السبي الرباح ارجع للأرقام اللي جبتوا لينا، وإلا غادي تكونوا كنعطينونا أرقام، حكومة عبد الإله ابن كيران اقترضت في ظرف سنتين مجموع ما اقترضته البلد في 10 سنوات، المعدل ديال الكلفة خدمة الدين العمومي تفوق معدل النمو، وهذا من شأنه أن يرتب آثارا بعيدة المدى ماشي فقط على الحكومة اللي جاية، اللي غينتقلص هامش التحرك ديالها، ولكن حتى بالنسبة للأجيال القادمة، وهذه نقطة وجب التذكير إليها لأنها تقود البلد برمته إلى وضع سيصعب على الأجيال القادمة أن تتحكم في تبعاته.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لن أتحديث هنا عن التعديلات والاقتراحات اللي قدمناه ليكم من أجل تجويد وإغناء مشروع القانون المالي لسنة 2012، واللي كان من شأنها أن تسهم في توفير المزيد من موارد الدولة للاستجابة لحاجيات فئات واسعة من الشعب المغربي في الجانب الاجتماعي.

لن أذكركم بأننا قدمنا تعديل ورفضتموه ديال الرفع من الضريبة على الخهور، لن أذكركم بالتعديل اللي قدمناه واللي طالبنا بالرفع من الضرائب المفروضة على شركات الاتصالات اللي خدمات في الاتصالات وخدمات

الخاص، لذا فإننا نستحضر مصلحة من صوت لصالحنا، كما تستحضر مصلحة من صوت لصالحكم، بل نعتبرها جزءا أساسيا من مصلحة الوطن، لأن في رفاه المجتمع هو رفاه لبنينه، وبالتالي، لا يمكن أن نتواطأ ضد حقوق المعنيين بالأمر.

كيف يمكن أن نقبل بجلد المتظاهرين المطالبين بحقوقهم، ونحن لم ندخر حمدا لتحسين الأداء الحقوقي في بلدنا؟ والذي نسجل بالمناسبة، أن هذه الممارسات باتت تهدد ما حققناه في هذا المجال.

كيف يمكن أن لا نساند رجال التربية لاسيما المعلمين الذين لم يسبق لهم، الذين أدوا خدمات جليلة، السيد رئيس الحكومة، منذ فجر الاستقلال، بعدما علقت ترقيتهم بدعوى عجز صناديق التقاعد، رغم أن عدد المتضررين لا يتعدى 28 حالة، حسب ما روته وزارة التربية الوطنية.

كيف لا نساند من يطالب بحقه في الترقية بالشهادة، ونحن نعتبر أن التكوين المستمر وهو الضامن للتكيف مع عالم العولمة، وهذا ما تنادي به الوكالات الوطنية في هذا الموضوع.

كيف يمكن أن لا نساند المصابين بالأمراض المزمنة والحالات الصحية المريعة إما لأنهم.. أو لأننا لم ينقلوا لا نساند معطلي محضر 20 يوليو؟ لكم الحق السيد رئيس الحكومة هناك قانون ولكن هناك محضر ومحضر أخلاقيا يرقى إلى مرتبة العرف والعرف أرقى من القانون في الدول الديمقراطية السيد رئيس الحكومة.

كيف يمكن أن لا نساند من لا يطالب بحقه في الشغل في ظل الخصائص الصارخ في كل القطاعات خاصة في قطاع التربية الوطنية التي باتت تحل مشاكلها بالاكنتاظ الذي يكون بدوره على حساب الجودة، ثم نتساءل عن تردي التعليم كي نعم.. نحن معكم في تكافؤ الفرص ولكن أين هي الفرص؟ لقد أصبحت غائبة وضعيفة لأن 15 ألف ديال التقاعد تتبقى 3000 السيد رئيس الحكومة.

كيف يمكن أن لا نطالب بسد الخصائص الصارخ والمزمن في الأطر الصحية بكل أصنافها، وخاصة في المناطق النائية المناطق النائية مما يكرس المغرب النافع والمغرب غير النافع، إن التعليم الجيد والولوج إلى خدمات صحية من الحقوق الأساسية بامتياز لكل مواطن أكثر مما هو شأن اجتماعي. للأسف الشديد، قد أبانت حكومتكم على أنها غير قادرة على تملك إستراتيجية واضحة لإصلاح الحماية الاجتماعية، كما أنها لا تملك آليات إصلاح قادرة على ضمان صيرورة وديمومة نظام الحماية الاجتماعية مع ضمان الحد الأدنى للمعاش.

تعدد الأنظمة الإجبارية، تعدد الأنظمة الاختيارية للحماية الاجتماعية، عدم التنسيق الأفقي والعمودي، تعدد المتدخلين في القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والشبه العمومية والخاصة، خدمات لا تستجيب لإنتظارات المنخرطين، ضعف الميزانية والأغلفة المرصودة لمختلف الأنظمة مع تسجيل عجز كبير لبعض أنظمة التقاعد.

موعدها ولم تقم بالتعبئة الضرورية اللازمة، وباتت تعلق فشلها على شجاعة المعارضة.

إذ ليس منطوقا، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن لا تقوم أن لا تقوم المعارضة بدورها، فإذا تخلت عنه فإنما تسمى شيئا آخر غير ذلك.

فعين العيب أن تصوت المعارضة لصالح الحكومة، وأن تتخلف الأغلبية عن موعدها لدعم الحكومة، وفي السنة الماضية، كنا كحزب في الأغلبية قننا بواجب التعبئة السيد رئيس الحكومة.

### السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك الموضوع، الموضوع الله يخليك، الموضوع ...

### المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد رئيس الحكومة، أريدكم هادئا ومصغيا في إطار الإيمان بالرأي والرأي الآخر.

إننا ناقشنا إلى حد الصخب في اللجان إبان مناقشة الميزانيات الفرعية، كل الأسئلة الاجتماعية ولم نجد لها أي جواب، وأي إحالة على الجواب. صمت مريب مطبق على الشق الاجتماعي.

لقد سبق لكم السيد رئيس الحكومة، أن وعدتم الطبقة المتوسطة بأن تجعلوا سنة 2014 سنة للاهتمام بها، وبأوضاعها، وتوسيع رقعتها، لأنها صام الأمان الاجتماعي، وبحث في الميزانية فلم نجد سطر واحد من أسطر الميزانية يفي بهذا الالتزام، بل كان ما هناك هو إقبال لكاهلها لتسقطها في دهاليز الهشاشة دون شك.

أجل، لقد دعوتهم الفرقاء الاجتماعيين للحوار الاجتماعي، لكن متى؟ قبيل ساعات من فاتح ماي، والأذكي من ذلك دون تحديد جدول أعمال، ثم جددتم الدعوة مؤخرا بجدول أعمال محدد يتعلق بسيناريوهات إصلاح صناديق التقاعد، وبطبيعة الحال، واحتراما لموقعنا لم نلب الدعوة لأننا لا نريد أن نناقش ملقا إلا ملقا مطلبيا كاملا ومتكاملا، إذ لا يمكن أن نقبل بالإجماع على المكتسبات وذلك بإجماع، بتأجيل إنجاز مضامين اتفاق 26 أبريل 2011 إلى إشعار بدون أجل.

والذي وقع، من قلب للمركزيات النقابية الذي وقع من قبل المركزيات النقابية أكثر تمثيلية، وبقي معلقا إن لم نقل أنه وئد من طرف حكومتكم الموقرة.

السيد رئيس الحكومة، المعارضة لم تكن أبدا تشويشا على الحكومة، ولا وضعا للعصا في العجلة كما يروجه المتسيسون الحاليون، بل هي ضرورة من ضروريات النظام الديمقراطي، هدفها الرفع من وتيرة أداء الحكومة، هذا الأداء الذي أجمع الكل أنه متعثر ومرتبك ويجر إلى الوراء.

لنا، فإننا نقول لكم، كيف يمكن أن نقبل بحكومة توقف الترقيات، وتؤجلها إلى السنة المقبلة؟ واذن، هذه سنة بيضاء.

إننا نمثل شريحة واسعة من الموظفين والمستخدمين وعمال القطاع

الإختلالات الاجتماعية مع الصياغة للبدائل، نعتبرها أساسية لسد العجز الاجتماعية بتداعياته ومضاعفاته:

- أولاً، التضارب والتفاوت بين قطاعات حكومية معنية بالمساءلة الاجتماعية، إن على مستوى البرامج أو الاعتمادات تترك بلوغ سياسة اجتماعية عمومية متناغمة ومنسجمة، مما يتسبب في عدم بلورة سياسة اجتماعية أفقية موحدة الأهداف؛

- ثانياً، رغم البرامج المعتمدة والإستراتيجيات المسطرة والأرقام المعلن عنها والمجهودات الحكومية الجبارة المهمة، فإن النتائج الملموسة على أرض الواقع تظل محدودة في تقارير المؤسسات الوطنية والدولية المختصة، سواء على مستوى التنمية البشرية أو على مستوى جودة التعليم أو التغطية الصحية أو معالجة الفقر أو الولوج إلى السكن بل حتى سلم السعادة؛

- ثالثاً، رغم المجهود الحكومي المبذول فتمركز الخدمات الاجتماعية يجعل التوازن الجهوي والاجتماعي المنشود لازال بعيداً عن المنال، حيث تستقطب المدن الكبرى في مجمل الخدمات والاعتمادات والموارد البشرية الموجهة للمجال الاجتماعي خاصة في مجال التعليم والصحة، ناهيك عن البنيات التحتية والمرافق العمومية المرتبطة بهذا المجال، حيث لازالت صورة الوسط القروي، وأكد على الوسط القروي وهوامش المدن، قائمة في هذا الإطار مع استحضر الخصاص القائم في المدن نفسها.

وفي هذا السياق، يكفي أن أسجل السيد رئيس الحكومة المحترم، ما يعرفه التعليم في بلادنا عموماً بالوسط القروي بصفة خاصة من مشاكل تتمثل في الخصاص في البنيات المدرسية وفي نسبة التأطير وعدد المدرسين ومعاونة التلاميذ جراء بعد المدارس عن مناطق السكن، وفي ظل ندرة وانعدام بنيات الإيواء والتغذية وغياب وسائل النقل المدرسي ناهيك عن تحدي الطبيعة في غياب وسائل التدفئة وانقطاع المسالك.

وكلاج لهذه الوضعية، ندعوكم السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى العودة إلى تجربة المدارس الجماعية وتعميم التجارب النموذجية المعتمدة في بعض المناطق القروية بمبادرة من القطاع الحكومي أو بمبادرة من المجتمع المدني، والتي أعطت نتائج إيجابية، كما نقتراح إدماج السكن المدرسي للمدرسين والتلاميذ في إستراتيجية الحكومة لإصلاح صندوق المقاصة على شاكلة برنامج "تيسير" الذي يحتاج بدوره إلى تقييم وتقييم.

ومنظور أعم، فإن إشكالية تعميم وضمان جودة العرض المدرسي يستوجب حلاً جذرياً في إطار حوار وطني جاد، بإصلاح منظومة التربية والتكوين وفق التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب صاحب الجلالة الملك في ذكرى 20 غشت.

أما على المستوى الصحي، رغم المجهودات المبذولة فإن الوضعية لازالت مزرية، فنسبة التأطير الصحي وطنياً لا يتجاوز طبيب لكل 1630 نسمة

وفي الأخير جاءت الحكومة باقتراحات الإصلاح للتقاعد بناء على تشخيص أكتوارية دون أن توضح كيفيات بلورتها في آجال معقولة تضمن لهذه الصناديق استدامتها وتجنب جيوب الموظفين والأجراء.

وبالمناسبة، فإننا في الفريق الاستقلالي، السيد رئيس الحكومة المحترم، نرفض أي حل يستهدف محمود المنخرطين، أما بالنسبة لصندوق المقاصة فإننا نؤكد مرة أخرى على غياب أي تدبير أو إجراء إصلاحية لصندوق المقاصة مع التقليل من الغلاف المالي المخصص لما يناهز 8.2 مليار ديال الدرهم واللجوء المكثف والمتواتر للزيادات في الأسعار التي لا يمكن إلا أن تزيد في منسوب الاحتقان الاجتماعي.

بالمقابل نسجل أن الحكومة قد حققت فائضا كبيرا من الحسابات الخصوصية فهي لا تنفق لكي تكس هذه الأموال في الصناديق ... إن لم تكن..

### السيد رئيس الجلسة:

السيد الزوي انتهى الكلام، الفريق الحركي.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

لا السيد الرئيس هذا قرار المكتب، شكرا، شكرا.. تفضل السيد الرئيس، شكرا السيد فريق الحركي.

### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

كما جاء في ردكم بكل واقعية، السيد رئيس الحكومة، فبلادنا بذلت مجهودات كبيرة لتحسين المؤشرات الاجتماعية في عدة قطاعات ومجالات بفضل التوجيهات الملكية السامية والرؤية الإستراتيجية لجلالة الملك التي تبلورت عنها عدة قرارات واختيارات كبرى في مجال السياسة العمومية ممثلة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المخصص لها 27 مليار درهم منذ انطلاقتها إلى غاية 2015، وكذا تقرير الخمسينية الذي رصد الأوضاع الاجتماعية الصعبة ورسم لها أفقا للمعالجة الجادة والهادفة، ناهيك عن المجهود الاجتماعي الجبار لمؤسسة محمد الخامس للتضامن منذ تأسيسها، أخذ بعين الاعتبار كذلك كون 53% من الميزانية العامة موجهة إلى القطاعات الاجتماعية، ورغم كل هذه المجهودات المبذولة من طرف الحكومة فإن المنجزات لا تزال بطبيعة الحال دون مستوى الطموحات والخصائص الاجتماعي لازال مھولاً.

وفي هذا الإطار ومن منظورنا في الفريق الحركي سنكتفي في هذا المقام بتشخيص لبعض جوانب هذه الخصائص وعرض العناوين الكبرى لبعض

**المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي:**

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

بداية وباسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لا بد أن نشكر السيد رئيس الحكومة المحترم على جوابه الواضح ونسجل إلتزامه بالمتعضيات الدستورية وحرصه على حضور جلسات المسائلة الشهرية وإنصاته إلى ممثلي الشعب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا إلى جوابكم بإمعان والذي عبرتم فيه عن بعض أسباب تدهور الخدمات الإجتماعية والمثثلة في ضعف الحكامة وضعف المراقبة والرشوة واستغلال النفوذ إلى غير ذلك، وأكدتم أن الوضع الاجتماعي يتحسن في عهد هذه الحكومة لكن دون الوصول إلى النسب المرجوة.

ونحن نتفق معكم في هذه الخلاصة، وفي هذا التعقيب، سنطرح عليكم بعض التساؤلات والإشكاليات التي نتوخى من الإجابة عليها وضع معالم سياسية اجتماعية شمولية وناجعة وذات وقع إيجابي على المواطنين.

نعتقد أنه من باب تحصيل الحاصل، التذكير بالمعطيات المرفقة والمؤشرات الإحصائية حول القطاعات الاجتماعية وعن مدى الحجم الكبير للخصاص في الميدان الاجتماعي سواء تعلق الأمر بالتربية والتكوين أو الصحة والسكن، محاربة الهشاشة والتشغيل وضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين.

ولا يختلف اثنان بأن المغرب بدل ويبدل مجهودات كبيرة لتخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية مما ساهم ويساهم في دعم الاستقرار الذي تنعم به بلادنا.

لكن لا يختلف اثنان أيضا حول الحجم الكبير للخصاص في ميادين محاربة البطالة وانتشار الفقر والأمية والهدر المدرسي والتغطية الصحية والتأمين الاجتماعي، خصاص كبير ومقلق مما يجعلنا نثير التساؤلات التالية: أولا، كيف سنتكهن من توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يعرفه المغرب بطريقة عادلة ومنصفة تضمن الحق لجميع الفئات الاجتماعية وتحسن أحوالها ومحيط عيشها؟

ثانيا، أي المقاربات أنجع لبلوغ الأهداف الاجتماعية المرجوة؟ هل سنعمد على مقارنة النمو الاقتصادي يقود النمو الاجتماعي؟ أن نعمد على مقارنة اجتماعية محضة تراهن على المساعدات والدعم المباشر الموجه للفئات الأكثر فقرا وهشاشة؟

ثالثا، لقد سجلنا أن حجم التحملات المخصصة للقطاعات الاجتماعية يفوق 56% من التحملات العمومية دون احتساب تحملات المقاصة والتي تحافظ على استقرار الأسعار والقدرة الشرائية للمواطنين، لكن التساؤل

وممرض لكل 1109 نسمة، وهو ما جعل منظمة الصحة العالمية تصنف بلدنا ضمن 57 بلدا في العام تحت العتبة الحرجة.

وفي مجال التغطية الصحية، ورغم أهمية برنامج "RAMED" ونبل هدفه الإستراتيجي المستهدف لما يقرب مليوني أسرة معوزة، فإنه السيد رئيس الحكومة يصطدم بعدة عراقيل من قبيل: تعقد مساطر الحصول على البطاقة وإشكالية المعايير المحددة للمستفيدين وربط حق الولوج إلى الخدمات الصحية المحدودة أصلا بمقر الإقامة في ظل مركزية البنيات الصحية في بعض الجهات بعينها.

وكل العراقيل تجعل هذا البرنامج لا يحقق المبتغى منه بشهادة وزير الصحة نفسه، وتلكم وضعية تدعون السيد رئيس الحكومة إلى إعادة النظر في هذا البرنامج على اعتبار أنه لم يستطع أن يعوض ما كانت توفره شهادة الاحتياج للمرضى في حالة ما قبل "RAMED"، ومنظور شمولي، فإن بناء سياسة صحية ناجعة يستلزم في نظرنا بلورة ميثاق وطني للصحة.

بخصوص السياسة السكنية، ومن باب المنطق لا يمكن أن ننكر ما تم إنجازه من طرف الدولة في هذا المجال، إلا أنه تمت هناك بعض الملاحظات لا بد من إبدائها من قبيل تمركز الأوراش السكنية في بعض الجهات ومحدودية النتائج في القضاء على السكن غير اللائق والاستثمارات المخصصة لذلك، إلى جانب غياب سياسة سكنية قروية إسوة بسياسة المدينة.

كما نغتنم هذه الفرصة لنطالبكم السيد الوزير، بتمديد آجال الإعفاءات الضريبية إلى حدود نهاية السنة المقبلة على أساس المهمة المحققة في مجال التحصيل الضريبي جراء الإعفاءات والغرامات.

كذلك في منظورنا نراعي الخصوصيات المحلية ويضع منظومة قانونية مرنة في مجال التعمير والوسط القروي والمدن الصغرى، ولا بد كذلك أن نعيد، السيد رئيس الحكومة المحترم، إثارة إنتباه الحكومة في إشكاليات التحفيظ العقاري عبر دعوتكم إلى تمديد الأجل المحدد إلى 31 دجنبر الجاري بالنسبة لآلاف الأسر التي اقتنت بقعا أو شققا لأداء لدى الشركات العقارية العمومية والخاصة، علما أن لا مسؤولية لها في عدم الانضباط لهذا الأجل على إعتبار أنها أعدت ملفاتها بتسهيلات من الجماعة الترابية دون أن توفر لها هذه الشركات سندات الملكية في الوقت المناسب، ومن شأن هذا التمديد الذي فترح أن يمتد إلى نهاية السنة المقبلة أن يضمن حقوق المواطنين ويعود بالفائدة على الخزينة العامة للدولة.

وبهذه المناسبة نشكر الحكومة على تجاوبها مع مقترح الفريق الحركي بتمديد أجل بطاقة التعريف البيومترية.

وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة الآن للتجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس، الأستاذ الهاشمي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدة والسادة الوزراء،  
السادة المستشارين،  
في البداية، أود أن أسجل ملاحظتين سريعتين تتعلق بطبيعة النقاش العمومي السائد في بلادنا خلال هذه الأيام.

الملاحظة الأولى وهي المتعلقة بالنقاش الذي يجري داخل هذه المؤسسة ويجب أن نحسم في هاذ الموضوع، لأنه يجب أن نتزه أعمالنا عن العبث فنحن ناقشنا الوزراء وناقشنا هنا وكنا عقلاء، وإذا كان هناك من عبث فلديكم ما يكفي من الوسائل لوضع حد لعبث العابثين.

الملاحظة الثانية تتعلق بمجموعة من الأفكار طرحها حزبنا مؤخرا، في تفاعل مع قضية شائكة وهي القضية النسائية وأريد لهاذ الأفكار أن تعزل وأن تحرف عن سياقها وهي لا تعدو أن تكون تحيينا وتذكيرا باجتهادات مفكرين ومصلحين، وبالتالي نعت ما طرح من أفكار بالعميق وبالمرقوق، وأعتقد أن هذا لا يساعد بلدنا في معالجة مجموعة من القضايا الشائكة، والتي يجب أن تعالج بالحوار وبالاجتهاد.

بالنسبة للمسألة الاجتماعية، أولا أسجل السيد رئيس الحكومة، أنكم في تناولكم لهاذ الموضوع، تطرقتم إلى مسألة التراكم في جانب عمل الحكومات وهذا شيء إيجابي وسطرتم على أنه اليوم ما يصرف في المجال الاجتماعي لا يصل بالشكل المطلوب، وأود أن أبدي بعض الملاحظات من خلال هذه الخلاصة.

بطبيعة الحال، عندما يقال بأن ما يصرف لا يصل بالشكل المطلوب، هذا يعني أن هناك ضعف الحكامة، انتشار الرشوة والمحسوبية وكذا وكذا، وبالتالي هذا يقودنا مباشرة إلى حصيلة ما قتم به في مقاومة ومكافحة الفساد، كنا ننتظر أن تكونوا في الموقع الهجومي لكن يبدو أن هاذ الموقع صعب ورجعتم إلى الوسط، والآن لا أدري هل أتم في الدفاع أم رفعت الراية البيضاء.

والتقرير الأخير ديال "Transparency" يضعنا في وضعية لا نحسد عليها، وبالتالي الآن شئنا أم أبينا يجب تحيين الخطة الحكومية لمحاربة الفساد ويجب أن تطلعوا البرلمان والرأي العام، ماذا أتم فاعلون في هاذ الباب؟  
النقطة الثانية، وهي من الأولويات الكبرى وهي التربية والتكوين، التربية والتكوين، كان هناك تنبيهان، التنبيه الأول في 20 غشت 2012، الخطاب الملكي، والتنبيه الثاني كذلك جاء في 20 غشت 2013، وهذان التنبيهان لم يثيرا الحكومة، والحكومة كانت منشغلة بذاتها، ولم تستطع أن تأتي برؤية لحل هذا المشكل.

اليوم، هذه الرؤية تأتي من مجموعة من الوطنيين من المثقفين، وعليكم كذلك أن تأتوا إلى البرلمان وان يأتي وزير التربية الوطنية، ويطلع المغاربة على الخطة التي يجب أن تعتمد للخروج من هاذ المأزق وهذا الذي نعيشه على مستوى التربية والتكوين.

المطروح السيد رئيس الحكومة المحترم: هل هذا المجهود المالي والموازناتي يقلص فعلا الخصاص الاجتماعي؟

رابعا، نتساءل عن إصلاحات كبرى شرع فيها المغرب منذ سنوات لكن الحصيلة كانت ولازالت دون الطموح، ففي قطاع التربية والتكوين وبعد ما يزيد على 10 سنوات على انطلاق الميثاق الوطني، الحصيلة عبر عنها الخطاب السامي لجلالة الملك يوم 20 غشت، لأن الطموح الذي أعلن عنه في الميثاق لم تكن له مواكبة ومصاحبة بتوفير الاستثمارات في البنيات التحتية والتجهيزات والموارد البشرية وتكوينها وتأهيلها.

نفس الشيء يمكن قوله في قطاع الصحة، فإما أن المرافق والبنيات متوفرة بدون تجهيزات طبية وموارد بشرية، أو أن المرافق غير متوفرة أو بعيدة عن المواطنين خصوصا بالعالم القروي.

مثال آخر يتعلق بمجال التشغيل، كبرنامج مقاولتي وبرامج التكوين للإدماج في سوق الشغل والتي تعثرت كثيرا وتحولت إلى نتائج معاكسة تماما لأهدافها بسبب غياب أو نقص في المصاحبة والمواكبة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

علينا أن نقف اليوم حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، بعيدا عن المزايدات الضيقة، أن نقف وقفة تأمل وتحليل للوضع الاجتماعي من أجل ترتيب الأولويات والتوافق حول الإصلاحات الكبرى أهمها نظام المقاصة أنظمة التقاعد وإنجاح الحوار الاجتماعي.

ونحن في التجمع الوطني للأحرار نقترح على الحكومة التفكير في آليات جديدة تعتمد على تجميع مجهود الدولة المالي في إطار قطب اجتماعي واحد يكون تحت إشرافكم السيد رئيس الحكومة، لتوحيد التدخلات وفق تحديد مسبق للأولويات ومن أجل المستقبل القريب، وبكل صراحة تنتظرنا مباشرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى: المقاصة، أنظمة التقاعد والقانون التنظيمي للإضراب.

وأخيرا السيد الرئيس، نود أن نثمن عاليا تفعيل نظام المقايضة مؤكدين لكم أننا تأخرنا فيه كثيرا في تطبيقه، كما نسجل بارتياح أشغال اللقاءات التشاورية التي نظمتها الحكومات السابقة وهذه الحكومة كذلك والمتعلقة بأنظمة التعاقد نتمنى جميعا أن ننكب على دراسة هذه المواضيع بالسرعة المطلوبة وبال جودة المقبولة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

**المستشار السيد محمد الهبتي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

قبل سنتين تقريبا وخلال لقاء تلفزيوني مباشر وأتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، تبررون الزيادات في المحروقات، قلتم للمغاربة المعوزين والفقراء بأن الحكومة ستتخذ إجراءات للحد من آثار الزيادات في الأسعار على القدرة الشرائية للفقراء، وطالبت الفقراء الذين لا يتوفرون على حساب بنكي القيام بفتح حسابات الآن، الحكومة ستصرف لهم دعما مباشرا في حدود 1000 درهم شهريا، وصرح وزيركم آنذاك في الشؤون العامة على صفحات *la vie économique* يؤكد أن موعد صرف الدعم هو شهر يونيو من السنة التي نودعها.

المغاربة، السيد رئيس الحكومة المحترم، لازلوا ينتظرون، الأسعار ترتفع القدرة الشرائية تتراجع، البطالة تستفحل ولا دعم مباشر ولا إصلاح للمقاصة بل أجهزت الحكومة على جيوب المواطنين بالرفع من الضرائب على المواد الأساسية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لماذا لم توفوا بالتزاماتكم اتجاه الشعب؟ أليس ذلك استعمالا فيه الكثير من المزايدات لأزمة المواطن المغربي؟

نحن كنا على قناعة آنذاك بأن مقاربتكم تلك فيها ما فيها من الوعود غير المدروسة والغير واقعية وكنا نختلف مع مقاربتكم للدعم المباشر التي تتعامل مع الشعب المغربي وكأنه غير قادر على الإنتاج وعلى الابتكار، و غير قادر على العطاء وكسب العيش الكريم، كنا نطمح إلى مقاربتنا أكثر شمولية مقارنة تجعل الاقتصاد والاستثمار هو القاطرة لقيادة التنمية الاجتماعية بتوفير الشغل وتوفير المناخ المناسب للابتكار والإنتاج والتشغيل الناقى.

لكن، عوض أن تنشغل الحكومة ببرامج استيعابية لتدارك العجز ووضع مخططات تشاركية واستراتيجية على المدى البعيد، المتصدي لظاهرة الفقر والبطالة فضلت الحكومة الكلام والوعد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

خلال جلسة عامة بالبرلمان إلتزمت أمام الشعب المغربي بإصلاح صناديق التقاعد خلال السنة التي نودعها لا شيء يذكر في هذا الموضوع سوى الوعود لحد الآن، فالحكومة تتردد كثيرا ولا تملك الجرأة لاقتحام إصلاحات الكثير بالمسؤولية والجدية الضرورية لازال الحوار الاجتماعي ينتظر التزامكم ب3000 درهم كحد أدنى للأجور، مواطنون مغاربة والشغيلة لازلوا غير منخرطين في نظام الحماية الاجتماعية من تقاعد وتغطية صحية وتغطية ضعيفة جدا وحتى نظام المساعدات الطبية للمعوزين لم يعمم لحد الساعة على الجميع ويعاني عوائق كثيرة إذ أن المواطن الحامل لبطاقة "RAMED" ينتظر بشهور طوال لموعد فحص بالأشعة أو إجراء عملية جراحية نظرا لضعف وقلة التجهيزات والموارد البشرية، وقد أكد التقرير الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن وفيات الأمهات والأطفال تعتبر أكثر ارتفاعا في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

قطاع الصحة، هو من القطاعات التي تسجل جميع التقارير الأكثر عرضة للفساد، وبالتالي كذلك لم نلمس في الإجراءات الحكومية وفي تدابيرها ما يرفع المعاناة عن المواطنين في هذا الباب، وهذا القطاع هو قطاع حساس وحساس جدا، واليومي ومعاناة المواطنين.

كذلك، بالنسبة لـ "RAMED" الذي انتظرته العديد من الشرائح المعوزة، لازلنا في المستوى دون المطلوب، وإذا لم ننجح في تعميم هذه الخدمة الاجتماعية على المواطنين ربما لا يمكن أن نتحدث عن تقدم في هذا الباب.

وأختم بالحوار الاجتماعي، الحوار الاجتماعي قرأت لتصريحات النقيبين، الكتاب العامون لل نقابات يعبرون عن خيبة أملهم، يعبرون عن انشغالهم، ويقولون بأن العديد من المكتسبات هي في طور غادي تمشي، وبالتالي بلادنا هاذي واحد العشرين سنة عرفنا فيها واحد التطور مهم ديال الحوار الاجتماعي، والحوار الاجتماعي هو الذي يأتي بالمكتسبات، وبالتالي أتم مطالبون لكي تبدعوا في إدارة الحوار الاجتماعي.

أمامكم ملفات ثقيلة سبقوا لنا الإخوان، التقاعد، المقاصة، التشغيل إلى آخره، وهذه الملفات مطلوب فيها الحوار والمضني ومطلوب فيها الإبداع لأنه تاريخ الشعوب وتاريخ العديد من الديمقراطيات يعلمنا أن الحوار الاجتماعي والإنصات لهموم الشغيلة وهموم المأجورين، هو الذي أتى بالمكتسبات الكبرى.

أحد هذه المكتسبات التي نعتز بها في بلادنا هو مدونة التغطية الصحية، مدونة التغطية الصحية مكسب كبير، مدونة الشغل ونوقشت هاتان المدونتان هنا بهذه الغرفة، وكانتا نتيجة حوار مثمر وبناء، وهذا ما ينقص هذه الحكومة هو الإرادة الخلافة في الذهاب بهذا الحوار إلى حيث يجب أن نستنبط الحلول لختلف المعضلات الشائكة في بلادنا.

في النهاية أريد أن أؤكد على نقطة أساسية وهو في مجال الحريات، هذه الاحتجاجات، السيد رئيس الحكومة، ديال المعطلين وديال الأساتذة وديال مختلف المأجورين، الجميع يلاحظ أنها تواجه بالتعنيف والتشكيل، وبالوسائل القمعية، وبالتالي يجب أن يوضع حد لهذه الممارسات. وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا، شكرا، شكرا.  
الكلمة الآن للفريق الدستوري.

**المستشار السيد لحسن نبيه:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء،  
إخواني المستشارين،

**المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات المحترمت،

السيدات السادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، من المهم جدا تسجيله بقناعة كبيرة من خلال عرضكم هو اعتباركم أن السياسة الاجتماعية تقوم على تحديد الإطار المؤسساتي والأحكام اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان في سياسة الدولة العامة، وإن كنتم لم تشيروا إلى مبدأ منظومة حقوق الإنسان في هذه السياسة، والهدف والذي سجلناه معكم أن الهدف النهائي للسياسة الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي وإخاد يور التوتر الاجتماعي وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم، هذا ما ختمت به العرض.

في الأخير أن السياسة الاجتماعية هي مرآة للعدالة الاجتماعية، وفي هذا البلد فإن جلالة الملك أخذ على نفسه أن يكون القائد لإنجاح هاته السياسة الاجتماعية، وبالتالي فهي قضية دولة والحكومة بداخل الدولة، من الطبيعي أن تتطور المسألة الاجتماعية باستمرار وهي تولد إكراهات ورهانات جديدة، نسجل معكم ضمن الرهانات:

- المواجحة الصريحة والواضحة للواقع الاجتماعي؛

- ثانيا، إقرار تأكيد التفاعل التائيري الذي تشهده سياسة التشغيل بالبلاد؛

- ثالثا، مجمل هذه السياسات الاجتماعية تخدم أهداف التنمية الشمولية والمتكاملة؛

- التأثير الرابع، إن معيار مقياس مدى نجاعة السياسات الاجتماعية ومجمل السياسات الاقتصادية هو تحقيقها لتكافؤ الفرص وثمان هذه الفرص، ورفع الحيف على المواطن.

فهذه التحديات من طبيعتها كذلك وهذا ما حاولنا استنتاجه من تقريركم، بعض الخصائص في مقدمتها:

- أولا التجزئة المؤسساتية، وقصد بها التعدد والتجزئة وتششت الجهود في المجال الاجتماعي؛

- ثانيا، ضعف التنسيق المؤسساتي، وهذا كذلك أشرتم إليه بشكل آخر، وخاصة بين المؤسسات التي تضطلع بالمؤسسات السياسية الاجتماعية، ويؤدي ذلك مثلا إلى ضعف التكامل بين السياسات العامة في مجال التكوين والتشغيل، والتضارب والتناقض في السياسات الاجتماعية وغير ذلك؛

- الخاصة الثالثة التي سجلناها معكم في تقريركم، ضعف البرامج الاجتماعية وتعكس هذه المسألة عدم الربط المحكم بين الأهداف

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد أكد التقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن تشغيل الشباب يتميز بالهشاشة وانعدام الاستقرار فالأجور بالقطاع الخاص ضعيفة وقليل ما تكون تعاقدية ولا تحظى بنظام الحماية الاجتماعية، إن نسبة التشغيل غير مستقرة في المغرب تعادل 5 أضعاف المعدل المسجل في بلدان منطقة إفريقيا والشرق الأوسط وبين التقييم برامج النهوض بتشغيل الشباب ك"إدماج" و"تأهيل" و"مقاولاتي".

إن هذه البرامج تعرف نتائج كارثية من حيث الكم ليس هناك إقبال للشباب على هذه البرامج لأنه فقد فيها الثقة وحتى القلة التي بادرت بالانخراط في مقاولتي أصبحوا اليوم مهددون بالمتابعة القضائية والغريب السيد الرئيس، لم تكلف الحكومة نفسها على مراجعة هذه السياسات الفاشلة بل تلح على الاستقرار رغم النتائج الهزيلة كالحاحها على عدم الوفاء بالتزامات محضر 20 يوليوز، الذي خلق توترا كبيرا لازالت آثاره قائمة أمام البرلمان وما يتعرض له حملة الشواهد العليا من قمع يومي.

إننا نخشى أن تؤدي تماطلات الحكومة وتردها في إصلاح المنظومة الاجتماعية، بدءا من المقاصة إلى الصحة إلى التربية والتكوين إلى الثقافة إلى التشغيل، أن يؤدي إلى تكريس فقدان ثقة الشباب بالسياسة وتعميق عزوفه عن المشاركة السياسية.

فأتم تعلمون السيد رئيس الحكومة أن نسبة الانخراط في الأحزاب لا تتعدى 1.7% وأن نسبة 66% لا تنفق في الأحزاب و61% لا تنفق في البرلمان و50.4% لا تنفق في الحكومة، ربما أن هذه الأرقام قد تغيرت اليوم إلى الأسوأ.

فما هي الأسباب السيد رئيس الحكومة المحترم؟

الأسباب واضحة، إن مشهدنا السياسي غلبت عليه الجدالات والتصادمات الواهية ذات المنشأ السياسي والمصلحة المتغلق على الذات، والذي يرفض الآخر ويحاصر المعارضة ولا يؤسس حوار وطني مفتوح هدفه المصالحة العليا للبلاد ومستقبل أبناء هذا الوطن، خصوصا فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية وبشبابنا الذي يطمح إلى التشغيل وكسب العيش الكريم.

وعليكم السيد رئيس الحكومة أن ترتبوا الأولويات عوض الاستمرار في سياسة الوعود التي لن تنفذ والتي ستزيد من تعميق ثقافة التهميش واليأس. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للتخالف الاشتراكي، الأستاذ أعمو.

وشكرا السيد الرئيس.

### السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

### المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

لا نجد لكم حقا في الدفاع عن إنجازات حكومتكم في المجال الاجتماعي، ولكن نريد منكم قراءة موضوعية للواقع الاجتماعي الصعب للمغاربة والقول أيضا هل سياستكم في هذا المجال أنتجت ما يمكن أن يجيب على الأوضاع المقلقة للمسألة الاجتماعية؟

نريد منكم باختصاصاتكم الدستورية وما يتيح لنا أيضا هذا الدستور أن نكون جميعا وجماعيا أوفياء له بالوفاء بمهامنا، سنتان مرتا منذ تحملكم مسؤولية رئاسة الحكومة، لذلك فالיום نتساءل ماذا تغير في حياة المغاربة؟

نعم هناك 60% من عمر الولاية التشريعية قد مر ثلاثة قوانين للمالية وأخيرها لازال مشروعا في مجلس النواب، نعم عشنا الأزمة كبلد ولازلنا نعاني من تداعياتها ولكن كيف واجهنا الأزمة؟ أية سياسات؟ أية اختيارات إقتصادية ومالية واجتماعية قمنا بها ونهجنها لمواجهة الأزمة؟.

لقد اخترتم السيد رئيس الحكومة، اختارت حكومتكم الطريق السهل لأننا أولا لأنها لم تعط أفكارا مبدعة وعناوين واضحة للإصلاح، ثانيا لأنها لم تستطع مواجهة الكبار واتجهت إلى الحلقات الأضعف في المجتمع أي الفئات الفقيرة والفئات الشعبية والطبقة العاملة والطبقة الوسطى، سياسة كرسست استمرار الخصاصات في جميع المجالات، كالتعليم رغم الخطابين الساميين لم نرى لحد الآن أي شيء يذكر من طرف الحكومة فقط المبادرة التي تحدث عنها زميلي في الفريق الإشتراكي من طرف الشخصيات الوطنية.

كذلك في مجال الصحة، لازالت البنيات الإستشفائية العمومية قاصرة عن إستيعاب الحاجة اليومية للمواطن للاستشفاء، ولازال النساء تلد أمام المستوصفات، كذلك عندما نتحدث عن "RAMED"، نقولون إنه إنجاز تاريخي، نعم إنه مشروع كبير لكنكم دبرتموه بغاية إشهار الأرقام وليس بغاية النتائج وعلى حاملي بطاقة "RAMED" أن يقطعوا رحلة "سيزيف" أولا للحصول على البطاقة ورحلة "سيزيف" ثانية للوصول إلى العلاج.

السكن لم تفعلوا غير الاستمرار في برامج سابقكم، كذلك أخذت الحكومة على عاتقها أن تواجه مظاهر الهشاشة وأحدثت لهذا الغرض صندوق التماسك الاجتماعي، وإذا اعتبرنا أن جزء أساسيا من هذا

والسياسات والبرنامج والعجز عن مواجهة الآثار العكسية والتصحيح الظرفي للمسار.

وترتبط ظواهر أخرى بضعف البرامج الاجتماعية، وغير ذلك.

- الخاصية الخامسة التي سجلناها من خلال عرضكم، ضعف المفاهيم القيادية في المجال الاجتماعي، وهذا كان واضحا كذلك، وأتم تشعرون به ويرتبط بضعف الأجهزة والقيادات السياسية والأطر الحكومية في مجال الهندسة الاجتماعية؛

- الخاصية السابعة التي سجلناها كذلك، ضعف دور المجتمع، المجال الجمعي وانحصاره في بعض الأحيان، يعتبر في مجال النشاط الجمعي وضعف التكوين في مجال التدبير، وتقليل من نشاطه والحد من حرياته.

كذلك، من جملة.. أمام هاته الخصوصيات أو الخلاصات التي سجلناها معكم، علينا أن نعترف معكم بأن المبادرات المتشنتة والجهود المبثثة مع ضعف الفعالية، هي السمة اللصيقة بمؤسساتنا الاجتماعية، رغم أنها قضية الدولة.

وعلى الحكومة الحرص على معالجة هذا الإشكال العميق للحكامة الجيدة، أكرمتم عليه، لأنه من الاخلالات التي تعايشونها مع ضمان التنسيق الجيد بين مختلف المتدخلين في المجال الاجتماعي.

فرغم، فرغم الجهد المبذول في هذا المجال والذي لا ينكره إلا جاحد، والذي نحن بدورنا لا ننكره، فنحن هنا ندعو، ندعوكم السيد رئيس الحكومة، إلى ضمان التنسيق الفاعل والفعال بين مختلف المتدخلين مع اعتماد مقاربات جديدة لمعالجة المسألة الاجتماعية.

المقاربات التي تعملون بها اليوم أصبحت غير منتجة وغير كافية، 53% من الميزانية يذهب إلى القطاع الاجتماعي، والمواطنون غير راضين بأن إحساسهم بتمتعهم بالحدود الأدنى لمردودية هذا الاستثمار غير كافية.

إذن، هناك مجهود إضافي مطلوب من حكومتكم.

إن الإشكاليات المرتبطة بالتنمية والعمل الاجتماعي يجب مقاربتها في شموليتها، كمنظومة تزواج بين المقاربة التشاركية، وسياسة القرب والمقاربة التزائية، بجانب قواعد الهندسة الاجتماعية وتمثين مجهودات الفاعلين المحليين، ودعمهم ماديا وتقنيا، دون تشتيت الجهد، ونسعى وتستدعي التعبئة الرشيدة للطاقات والموارد المادية والبشرية لأجل إنجازها.

ونظن أنكم في طريق جاد، في طريق عليكم أن تصمدوا في الذهاب بعيدا في تحمل أعباء هذه المسألة الاجتماعية، لأنه أصبح الكل يتحدث اليوم عن المسألة الاجتماعية.

الذين ينتكرون له البارحة، أصبحون الآن يقدمون أنفسهم في مقدمة من يدافعون على الطبقات الشعبية وعلى المواطنين المحرومين، الآن يجب الفرز والذهاب بعيدا بمخاطبة المجتمع، بمصارحة المجتمع، بما يجب عليه القيام به ويتحمل المجتمع مسؤوليته، لم تتناحر على الانتخابات، تتناحر على مصلحة المجتمع.



وجمدت منهجية الإصلاح المتوافق حولها منذ 2004 من خلال اللجنتين الوطنية والتقنية لإصلاح أنظمة التقاعد.

إننا لا نرفض الحوار، لكن نرفض الحمولة الفكرية لمنطق التشاور، ونحن مع استمرار الحوار المسؤول حول إصلاح أنظمة التقاعد ونظام المقاصة والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ومنظومة الأجور التي حملتموها أكثر ما تستطيع، منظومة الأجور جزء منها يعود إليكم كضرائب، جزء ثاني يأخذه عليه القوم الذين تعينون كل أسبوع في المجلس الحكومي أعدادا منهم، والجزء الثالث هي أجور صغار الموظفين.

لكن، المشكل ليس في كثرة الأجور المشكل في الناتج الداخلي الخام الضعيف والذي من المفروض على الحكومة أن تعمل على الرفع من هاذ الناتج الداخلي الخام.

إننا لا نرفض الإصلاح وفق منهجية متوافق حولها وفي إطار تعبير الحكومة عن إرادة حقيقية إعطاء الحوار الاجتماعي المكانة التي يستحق، وضمن جدول أعمال واضح يشمل كل الملفات والقضايا العالقة وفي مقدمتها اتفاق 26 أبريل وفق أجندة زمنية محددة وفي ظل توقف الحكومة عن الاستقالة من محامها في عالم الشغل من خلال الحرص على احترام أرباب العمل لمقتضيات مدونة الشغل ووقف التسيريحات المتتالية للعمال وفرض احترام الحقوق والحريات النقابية.

ولا يمكن للحوار أن يكتمل ويكتسب المصدقية الضرورية المطلوبة دون مباشرة الإصلاحات الكبرى في ميادين التربية والتكوين والمنظومة الصحية وعالم الشغل بالإشراك الفعلي للمركزيات النقابية والمكونات المجتمعية ذات الصلة والتسريع بتفعيل الدستور عبر إخراج القوانين التنظيمية والقوانين العادية ومؤسسات الحكامة إلى الوجود في إطار نقاش وطني يجمع كل المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية.

إن استمرار استفراء الحكومة في التقرير في القضايا المصيرية للبلاد، وتجاهل وتمهيش المعارضة والنقابات والمهنيين والمجتمع المدني، لمن شأنه أن يقوي كل الآفاق التي فتحها النقاش السياسي ببلادنا في سياق اعتماد دستور 2011.

السيد الرئيس،

سنتان مرتا منذ تفجرت الغبطة ذات 25 نوفمبر 2011 بحج الليون بالرباط، واليوم نعيش إحباطا لم يكن ينتظر، سنتان مرتا السيد الرئيس استعاد الفساد خلالها أنفاسه، سنتان السيد الرئيس تأكلت فيها القدرة الشرائية، سنتان يجب أن تقيسها بالمقياس الموضوعي ونقول ونعترف إن كان هناك فشل، أن نقول هناك فشل، وإن كان هناك نجاح سنقول إن هناك نجاح.

شكرا السيد الرئيس.

الصندوق يذهب إلى تمويل "RAMED" فإن الجزء الآخر لم تظهر آثاره على مظاهر الهشاشة المتعددة سواء في الفقر أو البطالة أو إعداد برامج خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

أما برامج التشغيل، رغم أهميتها فإنها لم تستطع مواجحة الأعداد الوافدة لسوق الشغل خاصة في ظل عدم قدرة الحكومة على التوصل مع الأبنك إلى تسهيل عملية التمويل.

وإذا كان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الأداة الأساسية لمواجهة مظاهر الهشاشة الاجتماعية، حققت في هذا المجال اختراقات أساسية، هذا لا يعفي الحكومة من الإتيان ببرامج أيضا لمواجهة هذا الواقع الهش لفئات عديدة من المجتمع.

لقد تضررت القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة القرارات اللذين اتخذتها الحكومة: الأول بالزيادة في ثمن المحروقات وتطبيق نظام المقايسة، والثاني بالسياسة الضريبية المنتهجة إن في قانون المالية 2013 أو مشروع قانون المالية 2014.

إن إصلاح نظام المقاصة والإصلاح الضريبي، السيد الرئيس، مطلوبان اليوم والحاجة الموضوعية قائمة إلى الشروع في هذا الإصلاح، لكن ليس وفق مقاربة أحادية تستهدف الحلقات الضعيفة في النسيج المجتمعي وتتحاشى المستفيدين الكبار من ريع المقاصة ومن التهرب الضريبي، إن ما جاء به مشروع قانون المالية 2014 في الضريبة على القيمة المضافة سيؤدي ثمنه بسطاء الناس من الفئات الفقيرة والأجراء.

السيد الرئيس،

إن الشغيلة المغربية ليست مستهدفة فقط من خلال سياسة سن ضرائب جديدة وإنما مستهدفة في مكنسباتها وفي حقوقها وحريات النقابية، لقد تم انتهاج سياسة التغيب العمدي للحوار الاجتماعي والذي حقق في السابق تراكمات إيجابية في اتجاه المؤسسة باعتباره تجليا للديمقراطية التشاركية مما يعد هذا التوجه الحكومي، يعد إرادة سياسية لوقف التراكمات التي حققها هذا الحوار والتي تعزز دور المركزيات النقابية في المجتمع وتعزز دور القوى الوطنية والديمقراطية في الصراع السياسي، ربما لأن النقابات تحمل مشروعا مجتمعيا مناقضا لرؤية الحكومة.

كما يؤكد قراركم غير المعلن السيد رئيس الحكومة بتجميد الاتفاقات السابقة وخاصة اتفاق 26 أبريل 2012، التوجه السالف الذكر، إذ رفضت الحكومة تطبيق حتى البنود التي ليس لها انعكاس مالي كانتفاقية 87 ونسخ الفصل 288 من القانون الجنائي البوابة المفتوحة أمام الأجراء على السجن والاعتقال.

السيد الرئيس،

إننا لا نرفض إصلاح أنظمة التقاعد وإنما نرفض المقاربة التجزئية إيمانا منا أن الإصلاح إرادة سياسية أولا ومنهجية توافقية ثانيا، والحكومة الحالية أظهرت غياب الإرادة السياسية لبناء حوار اجتماعي منتج ومسؤول

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة الآن للاتحاد المغربي للشغل، وأظن ما كين أحد، آخر متدخل من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أتفضل أستاذ.

**المستشار السيد محمد رماش:**

اشغال عندي السيد الرئيس؟

**السيد الرئيس:**

غير جوج، دقيقتين من أرجية الفريق الحركي، أتفضلوا.

**المستشار السيد محمد رماش:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

من منا يخالف القول أن الإشكالات الاجتماعية كانت موضوع نقاش في كل الحكومات السابقة، لكن قولها بكل تجرد ومسؤولية، أن هذه الحكومة رفعت شعار محاربة الفساد فانقلب عليها أديعاء الديمقراطية قبل غيرهم بكل أسف، وديناصورات الريع الاقتصادي والسياسي والمالي والجمعي.

فكيف نريد لهذه الحكومة أن تمسك توازنها ونحن نسمع في كل خطوة جادة تخطوها، نسمع "لا" "قف" "ممنوع السير"، "ممنوع السرعة"، "تجاوز معيب"، حتى يمكن تسمية هذا المد بالاتجاه المعاكس أو "إنا عكسنا" أو "مقاومة ضد المقاومة"، يسعى لتكبير إرادة التغيير الجاد والإصلاح المنشود، والذي من المفروض عمليا أن يكون هدفه البحث بهدف الجميع، البحث مع الحكومة في إطار وطني ومؤسسي لمعالجة كل الاختلالات الاجتماعية، ونحن نتساءل بصدق:

هل سيرتاح ضميرنا الحزبي بإزالة أو عرقلة تنفيذ كل البرامج الاجتماعية التي جاءت بها الحكومة في نسختها الأولى والثانية أو التي جاءت لتكملة تنفيذها؟ هل نريد أن يزال "RAMED" و"تيسير" وصندوق التكافل الاجتماعي والتضامن الأسري؟

هل نريد أن تزال المنح التي تقدم للطلبة مع الزيادة التي شملتها والتي ستضعف في الدخول الجامعي المقبل؟

هل نريد أن نزيل المنافسة الشريفة في التناري على المباريات وفق الاستحقاق العادل؟ ونسعى لتوظيف الأبناء والأحفاد وزبناء الأحزاب؟

هل نريد من الحكومة أن تترك حال الدار على وضعها البئيس كما كانت في عهد لقمان؟

إننا مع الطرح الذي يؤكد بأن المسألة الاجتماعية لا تتطلب مزايادات سياسية ومع الطرح الداعي للحوار حول المشاكل العالقة خدمة لمصالح الوطن، دون إدخال المغرب في متاهات وإكراهات اقتصادية ومالية قد تضر بمصلحة الوطن أولا وأخيرا.

السيد رئيس الحكومة،

لا نغالي في القول أن مشروع قانون المالية 2014، والذي رفضه البعض داخل مجلسنا يحمل في برامجه نسخة اجتماعية ومسحة اجتماعية بلغت نسبتها 53% فيما يعرف بالقطاعات الاجتماعية، كالصحة والتعليم والسكن، كما أن باقي القطاعات الأخرى تحمل برامج اجتماعية إضافية.

لكن، رغم ذلك فعليكم السيد رئيس الحكومة المحترم، أن تسارعوا في تكملة البرامج الإستراتيجية الطموحة مع باقي شرفاء هذا البلد من أحزاب جادة ونقابات مسؤولة، ومن ورائكم المواطن التواق دوما نحو المزيد من الحرية والعدالة والعيش الكريم.

فرغم التحديات والعراقيل التي تصبحون عليها وتمسون، فإننا ننتظر معكم المعالجة التاريخية والآنية لصندوق التقاعد وصندوق المقاصة والعدالة وقانون التعاضد وفق المنهج الذي سطرتموه مع شركائكم وهو منهج الشراكة والحكمة.

وفي الختام، أذكركم السيد رئيس الحكومة المحترم، إعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن تضرك بشيء، لن تضرك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف. والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة، للرد على تعقيبات السادة المستشارين المحترمين.

**السيد عبد الإله إين كيران رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن ولاه.

السيد الرئيس،

الأجوبة، تأثرت بعض المرات بأجوبة ظهر لي منها الجدية والصدق، وإن كانت قاسية، وأنا أقبليها وأريد أن أنوه بها، وأذكر حتى السي الهبطي بالسمية ولكن ماشي بوحده، وظهرت ليا بعض الأجوبة أخرى، ما عرفتش هل أعرض عنها، بعض يعني التعقيبات الأخرى، ولكن اسمحو لي الإخوان طرحوا علي واحد السؤال عميق، قالوا لي في عامين أشنو تغيير السي عبد الإله؟

ارجعوا معي اللور الله يخليكم مادام بغيتوا تعرفوا في عامين أشنو تغيير؟ هاذ عامين، من اللي وقعت الانتخابات السابقة لأوانها، بأمر من جلالة

الملك، كيفاش كان المغرب؟ كان الشارع مشتعل، وأكثر من 60 مدينة تخرج فيها مظاهرات يومية وأسبوعية، انتهى هذا والحمد لله، باقي بعض المظاهرات ديال بعض الناس المحتجين وغزجوا ليا، وهذه طبيعية ومعقولة وهذه علامة صحية.

من قبل كانوا الطلبة تياخذوا 4000 ريال في المنحة، اليوم ما كاينش هاذ الشي تزد لكل طالب 200 درهم، صحيح قليلة ولكن باقي راه احنا غادين.

قبل اليوم جيت لقيت بللي المواطنين اللي دار 3239 يوم ديال العمل في القطاع الخاص وما كملش 3240 يوم كنتضيع له التقاعد ديالو نهائيا، اليوم ما بقاش هاذ الشي، وهاذ الشي بطلب ديال النقابات ديال الإخوان ديال الاتحاد المغربي للشغل واستجبت له بفرحة وسرور، لقيت 10 سنوات معطلة الاتفاقية ديال فقدان الشغل ومللي لقيت.. ديال الإخوان الآخرين سمحو ليا، ومللي لقيت كين هذاك التأخر تشجعت، الحمد لله، وخرجت مقابل 500 مليون ديال الدرهم، طبعما ما غاديش يكون ذاك الشي اللي تياخذوا الناس في التقاعد كافي، ولكن واش ياخذوا شي حاجة ولا ما ياخذوا والو أحسن آسنو هو الأحسن؟

هذا هو اللي تيخص المغاربة يعرفوا، هذا هو اللي تيخص اللي يذكركم به، وكيجيو الإخوان تيحتجوا عليا في الأمور اللي هما فرحانين بها مللي كانت كتهتز الحناجر ديال العشرات الآلاف في الباب ديال البرلمان من الشباب اللي تيجيو تطلبوا التوظيف المباشر، وأنا ما شي ضد الشباب اللي تطلبوا التوظيف المباشر، ولكن قلت لهم أوليادي أنا ما غنعطيكش حيث وقفتم قدام البرلمان، أنا غادي نعطيكم التوظيف بحالكم بحال أولاد المغاربة من خلال المباراة اللي تتميز بين الصالح لهذه الوظيفة والصالح للوظيفة الأخرى، واللي تيخصوا يمشي يقبل على راسو في القطاع الخاص. بطبيعة الحال هما مشاوا للمحكمة، أنا قلت لهم اللي غادي تحكم عليا المحكمة غادي نفذ وأنا باقي ملتزم، ولكن التقاضي في المغرب راه درجات خصوصا يكمل بعدا الدرجة النهائية ديالو، ما يمكنش تيجيو اليوم تقولوا ليا علاش؟

وأما الأساتذة اللذين يتجولون يطالبون بالترقية عن طريق الشهادة فقط اسمحو لي، هذا ما شي منطق ما يمكنش تكون الترقية بالشهادة فقط، لابد ما يدوزوا الناس واحد المباراة شفوية، قال ليك لا أسيدي مندوزوش المباراة الشفوية، من أكبر مبادئ الإصلاح التي تنبناها هو إصلاح الأفكار الخاطئة، ما كاينش تراجع في هاذ الشي، بطبيعة الحال مللي بغينا نصلحو النظام ديال المقاصة تتواخذوا عليا ما عرفتمكش تقول ليا شي حاجة بالضبط اللي بغيتيوا، واش بغيتيوا نصلح نظام المقاصة؟

ولا بغيتيوا ما نمس حتى شي حاجة من المكتسبات؟ لا يمكن لابد، ما يمكنناش نرجعو للمقولة اللي تتقول: "إغناء الفقير دون إفقار الغني" ما يمكنش، لابد من واحد شوية ديال التوازن نرجعو له كمجتمع.

مللي جيت لنظام المقاصة تحركت الآلة السياسية باش تقول هاذوا إلى صلحو النظام ديال المقاصة ووجهوا واحد الجزء منه للفقراء وللمساكين غادي يبقاوا في هذه الحكومة 20 أو 30 عام، وكان هذا واحد من

هذه عامين، كانت بجواركم مؤسسة ديال الدولة محجوزة من قبل مواطنين عندهم مشاكل اجتماعية، وبالمناسبة حتى المحضر معروف، هو سبب توافق لإخلاء مركز حزب سياسي معين، الحمد لله اليوم ما بقاش حتى شي مواطن كيمشي حتى لشي إدارة ينجزها ولا ينجح من خلال سكنها، والله الحمد والله الشكر.

هاذ عامين، لقينا نسبة تدريس في المدارس المغربية 50 يوم 60 يوم في المعدل، العام اللي فات كندركم باللي قراوا 250 يوم، ولقينا 52 أسبوع ديال الإضراب الجماعات المحلية لم يبق هناك أي إضراب، ولقينا في المحاكم ديالنا بعض الناس الحمد لله ماشي كلشي، بعض الناس كيجبو الكاسرونات والمعلق ويحتجوا، بل وقع التهديد بالاحتجاج بالأحكام، والحمد لله هاذ الشي كل اليوم ماكينشاي.

هاذ عامين، إلى كنيو معشر الإخوة الكرام كتشوفوا باللي متغير والو، اسمحو لي.

هاذ عامين، مرينا بزلزالين سياسيين خطيرين، الأول كاد أن يشعل الوطن كما اشتعلت الدول المجاورة وسقطت أنظمتها ومثل برؤسائها، وبعد ذلك مرنا بزلزال سياسي آخر، أسقط الحكومة الأولى والثانية، وأربك، والحمد لله بلدنا مر علينا هذا الزلزال، ودام 10 شهور، ولتكوين الحكومة أخذنا 5 أشهر، ولكن مرناها بسلام وأصبح يعتبر شيئا إيجابيا لصالح المغرب.

وأنا اسمحو لي مصاب لو كنتم تتكونوا معايا مللي تيجيو لعندي الزوار اللي من خارج البلد، الوزراء والسفراء ورؤساء الحكومات والوزراء السابقين، وتيقولوا لي بالفرنسية heureusement qu'il y a cette réussite marocaine، المغرب اليوم اسمحو ليا كونوا صادقين مللي تتخرجوا للبارا باش تتعتزوا؟

جاوبوني بصدق أيها المستشارون المحترمون، ألا تعتزون بالتجربة المغربية؟

هل التجربة المغربية نتيجة المعارضة وحدها؟ أم أن للحكومة نصيبا منها؟

طبعما كلنا نقوم بها تحت قيادة جلالة الملك الذي لا يجوز أن تزايدوا علي به، ولا تزايدوا عليكم به، وأنا ما تعرفش المزايدة أصلا.

ولهذا، أنا باغي نقول لكم إلى معرفتوش آسنو هو اللي تغير هاذ الشي اللي تتقول لكم في المغرب، ما شي غير هاذ الشي فقط، في المغرب كانوا لعيالات تياخذوا 70 درهم في التقاعد ديالهم و40 درهم و120 درهم، دابا ما كاينش اللي خاضع للنظام "RCAR<sup>2</sup>" من بعد ما تسوى المشكل ديال "CMR<sup>3</sup>" قبل من الصندوق المغربي للتقاعد ما كاينش اللي تتأخذ أقل من 1000 درهم.

<sup>2</sup> Régime Collectif d'Allocation de Retraite

<sup>3</sup> Caisse Marocaine des Retraites

وطبعا أنا ماستفدش من الخصوصية الإخوان، اللي جابت الحكومات السابقة الملايير ديال الدراهم مستفدشاي من المرحلة ديال 2007 اللي كانت فيها فورة مالية في العالم ربما غير مفهومة إلى حد الآن وتصادفت أنا والأزمة، قولوا الحمد لله اللي لقيتو هاذ الحكومة فيها هاذ السذاجة غادية بقية متواجحة معها، ومخلياكم تجبو لمجلس المستشارين وتبوردا ما كاين حتى مشكل تبوردا على بعضياتنا، حقك، وحقك وحقى حتى أنا تبوردا، أنا تبتورد مع راسي، ومازال غادي تبوردا إن شاء الله، غنبتوردا لأن الشعب باغيني، غنبتوردا لأنه ... الشعب ماغاديش.. اسمح ليا.

أما الإخوان ديال النقابات، اسمحو ليا راكم غالطين ربما البعض منهم عندهم حسابات سياسية ربما، لكن الأغلبية عندي معهم علاقات طيبة وكنتفاهم أنا وياهم واحنا متفقين باش نعاودوا نتواصلوا وأنا ملي ما تيجيوش واحد المرة وتيقول ليك أودي استدعيتنا متأخر أو شيء من هذا القبيل ما تنتقلش وكنعادو تتصل بهم وغادي نعاود نتلاقى معاهم وغادي نعاودوا نذاكروا في القضية ديال التقاعد، اللي إن شاء الله الرحمن الرحيم غادي نبذل مجهود كبير باش من هنا ل2015 يكون داكشي منفذ في الشهور المقبلة الأولى إن شاء الله الرحمن الرحيم غادي نديرو داكشي، اللي مستطعنناش نديروه في السنة الماضية نظرا لتأخرات اللي كان سببها هو الإشكال..

وتقول لكم الإخوان، مكابنش اختيار لابد مزيدو في سن ديال التقاعد، لابد منقدو القضية ديال أكبر أجرة اللي تياخذ الإنسان كيخرج بها ماشي معقول، شوية ديال التوازن، لأن المهم عند المواطن هو واش غادي تحافظ ليه على التقاعد ملي يخرج يلقا ما يأخذه ولا غادي تقوله غنخلي ليك ذاك الشيء وفي الآخر.. احنا إلى بقينا غاديين هكذا كلكم حافظين الأرقام، ف2021 مغيقتي حتى درهم، والسنة المقبلة غادي نمسو Les réserves غنمسو الاحتياطيات اللي كاينة ديال صندوق التقاعد، وهاذي هذا الإخوان كيطلب مجهود.

أنا مقتنع بواحد القضية، لو أن الأمور كانت القضية ديال المعارضة أنا ماشي ضدها بالعكس، إخوان ديال المعارضة هما راه كينبونوا للإشكاليات ديالنا وتساءل واحد الأخ قال لك ياك مرجعتي للدفاع ولا رفعتي الراية البيضاء، من حقك تطرح هاذ السؤال، ولكن الدفاع يمكن، الراية البيضاء لا، علاش؟ لأنه الآخرين ماشي ساهلين، أصحاب المصالح ماشي ساهلين، حتى حاجة مساهلة، واحنا راه الإنسان ملي تيكون جاي ديمما ملي كيكون جاي تيكون عنده واحد المنطق قريب من الميثالي، كيشوف ولكن من بعد كيعدل الخطة باش يواجه الفساد.

الفساد الإخوان راه قوي في الأرض كلها ماشي غير في المغرب، وعنده حيات ولكن ملي كينوضو الرجال كيوقفو في وجهو ذيك الساعات كتولي حاجة أخرى.

ولهذا لما ذكرتوني بالمبادرة ديال بعض الرجال الوطنية المحترمين والذين

الأسباب اللي أربكت الأغلبية ودامت الأزمة 10 الأشهر ما كانش من الممكن خلالها واحد العدد ديال الإصلاحات تدوز منها الإصلاح ديال التقاعد اللي شرف عليه وزير المالية ديال الحكومة السابقة اللي من الحزب المعروف واللي هو.. اللي غادي.. وأن هذكشي كلشي الإخوان ما لقيتوش، لو كان صلحو الناس اللي قبل مني أنا ما غاديش نحتاج لإصلاح التقاعد توخر هذشي توخر التقاعد توخرت المقاصة توخر الإصلاح الضريبي يمكن أنا نكون شوية ساذج جيت قلت أنا غادي نحاول نصلح هذشي كامل وتوكلت على الله وغادي وغادي نستمر لحد الآن وإلى تغلبت الغالب الله. ولكن ما كاينش الفشل كاين النجاح علاش هاذ الحكومة غير جات وتطول الله ليا العمر يعني ما كاين حتى سبب، والو غير هكذاك زعما والسلام.

لا، هذي حكومة، المواطنين بغينها ولو كان ما بغوهاش كون خرجوا للشارع ولو كان قالو ليا "إرحل" ولو كان قالها ليا لو كان مشيت في حالتي ولكن المواطن تيعرفوا أنا واحا نزيد عليهم درت المقايضة زدت عليهم النهار الأول 2 درهم في ليصانص ودرهم في الديدزيل وعاود عملت النظام ديال المقايضة اللي زاد عليهم ولكن تينقص ليه، وفي نفس الوقت احنا مضطرين باش نتحكموا في القدر اللي درنا هاذ العام ديال 35 ... تيعرفوا بللي إلى زدت عليهم أنا تزايد عليهم لأنه في مصلحتهم، لأنه التوازنات الماكرو اقتصادية الإخوان قبل ما تمشيو وتبداو تتقولو للناس لكذب وتقولو بأن انا تزايد عليهم فكروا ميزان معايا، فكروا معايا.

اسمحو ليا الله يجازيكم بخير، ما توقونيش، خليوني نقول، قيل هنا أكثر من هذا، فهمتي؟

صافي أسيدي بالله غنسحب الكذب قبل ما تقولو الأمور للناس اللي ماشي دقيقة، ما تقولوا الأمور اللي ماشي دقيقة، فهمتي؟

قبل ما تقولو للناس الأمور اللي ماشي دقيقة وغنرجع لواحدة فيها كبيرة، اسمحو ليا خصم تقولو لهم الحقيقة وهو أن التوازنات الماكرو اقتصادية راه هي كترهن البلاد هذكشي تيصننا المديونية ما تفتش واحد الحد، تيصننا العجز ما يفتش واحد الحد، تيصننا واحد الإنتاج داخلي خام أكبر إلى بغينا هذشي ما حد هذشي ما كاينش، قولوا ليا كيفاش بغيتو نمول أنا الاقتصاد المغربي أشنو نجبس ملي جيت هذي عامين؟ باش ما تسلفش.

واحا بغيت نقول للسبي بنشاش ما كوتنش باغي نوجه ليك الكلام نهائيا من 2012 ل2013 تسلفنا 100 مليار ديال الدرهم، حسبتني عليا 2011 أنا باقي ما مكلت عامين، أنا تعينت الحكومة ديالي نهار 3 يناير وتنصبات نهار 26 يناير 2012 هاذ المرة دقق المعلومات ديالك ولا شوف اللي تيكنت ليك يدقق ليك، يدقق لك العرية ويدقق لك كذلك الأرقام لأنك تتجيب أرقام ماشي صحيحة، ومغنتمكش بالكذب ما تنظش ولكن راك غلط وأنا تقولها ليك تحت المراقبة ديال السيد وزير المالية.

فسير صحح الخطأ ديالك وأنا بغني نقول ليكم لقيت أممي هذشي،

غير ديك الديون ألسي بنشاش، هذاك الصندوق النقد الدولي خذيت معاه عقدة ديال خط إئتماني ديال 6.2 ديال المليار ديال الدولار، حوالي 60 مليار ديال درهم باش في حالة إلى أحتاجيناها لأنه كتكلمو معايا على المديونية، نسيئو بلي البترول كان ما بين 10 و 30 دولار، ولا دابا 110 ديال الدولار باستمرار وكان كيوصل حتى 120، هاذشي هذا صادفنا معاه، الفاتورة الطاقية كانت فاتورة كبيرة جدا، صندوق النقد الدولي عملنا معه خط ائتماني وما استعملنا هوش، وكنتمنى من الله سبحانه وتعالى من هنا حتى غشت اللي غادي ينتهي ما نستعملو هوش لأنه خاصنا نأمنو بلادنا، ملي كتكون الظروف صعبة راه الناس كياخدو الكريدي، ما تاخذوهوش باش يشربو الأمور ديال الرفاهية.

طبعا ما يمكياش نتزايد أنا وإياك على القضية ديال المحور هاذي غادية تكون نكتة، أن السبي بنشاش كيزيد عليه السبي ابن كيران في الثمن ديال المحور، وكن اتفقتي معا أنت عرفتيني أنا اشنو باغي.

ولكن، المهم خاصنا نتفاهمو راه المستقبل ديال البلاد ديالنا الإخوان ما غاديش يقوم بالحكومة بوحدها، لابد من المعارضة، ولكن المعارضة خاصها تبدل المقاربة، المقاربة ديال تنقر على أي شيء، على التنصيب ديال الحكومة، وعلى القضايا الخاوية ما غادي تأدي بها إلا للفشل، واحنا ما عندنا ما نديرو بمعارضة فاشلة، احنا حكومة ناجحة بغينا معارضة ناجحة، باش غدا إلى قدر الله باش نمشيوو في حالاتنا نعرفوا في يد من غادي نخليو البلاد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد رئيس الحكومة.

**رفعت الجلسة وشكرا للجميع.**

يقدرهم الشعب المغربي أكبر تقدير اللي قامو كيطالبو، قامو كيطالبو بالإصلاح ديال التعليم، وكيدافعو وكينافحو على اللغة العربية ميمكن لي إلا نكون فرحان، هاذ البلاد مفيهاش غير الحكومة، هاذ البلاد هاذ الحكومة جزء من المكونات السياسية ديالها اللي كتدافع على البلاد بقدر المستطاع، واللي صمدت الحمد لله وراه واحد العدد ديال الناس عندكم هنايا باستمرار كيوصوني كيقول ليا الصبر واصمد.

الحمد لله، لحد الآن مازلنا صابرين ومازلنا صامدين وسنستمر مع ذوي النوايا الحسنة إكونوا في المعارضة ولا يكونوا في الأغلبية ولا يكونوا في المجتمع المدني ولا يكونوا فين ما كانوا.

احنا في النهاية مبالغين إلا الخير ديال البلاد، يكونو في اليمين يكون في اليسار، احنا مبالغين إلا الخير ديال البلاد، وحيث باغين الخير ديال البلاد إن شاء الله الرحمن الرحيم، غادي نستمر وعدنا قناعة إن شاء الله الرحمن الرحيم، أننا غادي ننجو.

واليوم لحد الآن واحد العدد ديال الأمور نجحنا فيها، ومازال إن شاء الله الرحمن الرحيم وأيام الله طويلة، وغادي نصلحو نظام المقاصة، لأنه هاذيك 100 مليار ديال درهم ماشي هي 200 مليار ديال درهم اللي تكلم عليها الأخ الكريم، واحنا بغينا نضبطو التوازنات الاقتصادية ومايمكناش تكونو كتجيو لهننا تقولو غير الأمور السلبية، نسيئو بأن المغرب تقدم 10 النقط في ال "Doing Business"، اللي كيين بأن مناخ الأعمال تحسن في المغرب؟

انسيتو بلي صندوق النقد الدولي على غير عادته جاء للمغرب وعمل زيارة وقال الإقتصاد الوطني إيجابي، ومتخوفونيش، بأنه صندوق النقد الدولي عندك علاقات معاه واش أنا صندوق النقد الدولي جبنتو أنا؟ صندوق النقد الدولي شريك أساسي وكتكلمو معايا على الديون ماشي